دراسات عالمية

Panton 499 C



النضال من أجل التعددية
بعد ثورات شمال إفريقيا

أنتوني دوركن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 135



النضال من أجل التعددية

بعد ثورات شمال إفريقيا

مركـز الإمـارات للدراسات والبحـوث الاستـراتيجيـة

أصبحت إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، علامة مسجلة للجودة والدقة العلمية في كل أنحاء العالم العربي، ومراجع لا غنى عنها للأكاديميين والباحثين والمختصين في شتى فروع العلم، والراغبين في الاستزادة من المعرفة في أرفع صورها. وفي الذكرى العشرين لإنشائه، في مارس/آذار 2014، كان مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد أضاف إلى المكتبة العربية ألف إصدار، غطت طيفاً واسعاً من التخصصات والموضوعات الواقعة ضمن نطاق اهتمامه، من السياسة والاقتصاد والإعلام إلى مجالات الاستراتيجية والمعلوماتية والعلوم العسكرية.

ويضمن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال عملية مُحكمة يقوم بها فريق عمل متميز القدرات والمهارات، خروج إصداراته شكلاً ومحتوى وفق أرقى المعايير المطبقة عالمياً، وبما منحه ريادة تمثلت حصيلتها في عدد كبير من الجوائز المتخصصة التي فازت بها إصداراته.

وتضاف هذه الإصدارات إلى سجل طويل من الأنشطة العلمية والبحثية التي يضطلع بها مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ودوره المؤثر في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي هذا الإطار يصدر المركز سلسلة "دراسات عالمية" التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

رئيس التحرير: **أمل عبدالله الهدّابي**

دراســـات عـالـميـــة

النضال من أجل التعددية بعد ثورات شمال إفريقيا

أنتوني دوركن

العـدد 135

تصدر عن



مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستـراتيجيـة

محتوىٰ الدراسة لا يعبر بالضـرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "The Struggle for Pluralism after the North African Revolutions" by Anthony Dworkin; and published by The European Council on Foreign Relations (ECFR), London, in March 2013. The ECSSR is indebted to the author and original publisher for permitting the translation, publication and distribution of the above title under its name.

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1211

النسخـة العاديـة ISBN 978-9948-14-861-6

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-862-3

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان الآتي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

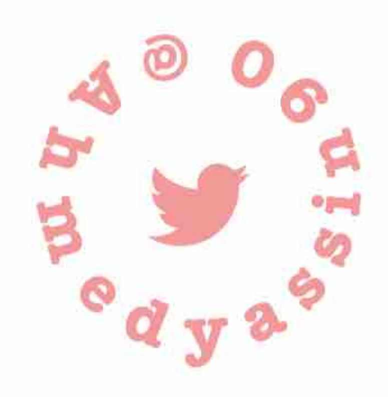
هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويـات


@Ahmedyassin90

مقدمة

التفاوض على القواعد الأساسية للديمقراطية في شمال إفريقيا

تبدو التحولات السياسية في شمال إفريقيا متعثرة. لقد نُظِّمت في مصر وتونس وليبيا انتخابات حرة، وتبوأ السلطة في كل منها حكومات مَدينة بشرعيتها للتفويض الديمقراطي. وتبنت مصر دستوراً جديداً في مرحلة ما بعد الثورة، ومن المفترض أن تُستكمل العملية الدستورية في كل من تونس وليبيا خلال العام الجاري. لكن حالياً يبدو أن هذه المراحل المبكرة من السياسات الديمقراطية ستُظهر مخاطر التنافس السياسي بقدر ما تظهر من ميزاته. لقد أشاعت الثورات الأمل بأن هذه الدول يمكنها أن تؤسس لأنظمة سياسية تعزز الوحدة الوطنية عن طريق مراكمة مساهمات مواطنيها كافة. على أن التطورات التي حدثت خلال الشهور الأخيرة في الدول الثلاث تجعل من ذلك الأمل والطموح أمراً بعيد المنال. ولعل السؤال الأكثر إلحاحاً، بعد مرور عامين على هذه الثورات، هو ما إذا كانت أشكال جديدة من هيمنة الأكثرية أو الانقسام الاجتماعي ستتجذر، الأمر الذي يحول دون تطور التسويات السياسية التي تتمتع بدعم يحظى بالإجماع.

يقع التوتر بين مُثل التعددية والتهديد بالإقصاء السياسي أو الاجتماعي، وبطرق متباينة، في مركز الديناميات السياسية الجارية في الدول الانتقالية الثلاث. لقد مرت مصر بمرحلة أزمات اتسمت بتداعي العلاقات السياسية بين الإخوان المسلمين وجماعات المعارضة العلمانية أو «المدنية»، وبزيادة حالة عدم الاستقرار في البلاد. وفي تونس، تَوجت عملية اغتيال أحد السياسيين اليساريين البارزين الزيادةَ الخطيرة في العنف السياسي الذي ترافق مع استقطاب سياسي صارخ. وتكافح الحكومة الليبية للتأسيس لمصداقيتها بمواجهة حالة عامة من الانفلات الأمني، والمنافسات الأقاليمية والمحلية. وتتساءل أعداد متزايدة من الجماهير في البلدان الثلاث عما إذا كانت آمال الثوريين في بناء أنظمة سياسية شاملة للجميع ومسؤولة في غير محلها. كذلك يراقب الناس خارج الدول الثلاث، في الشرق الأوسط وباقي العالم، عن

كثب التطورات الجارية في هذه الدول؛ نظراً لأهمية ما هو عُرضة للخطر، وباعتبارها مؤشراً على احتمالات الإصلاح السياسي في العالم العربي بشكل عام.

بالطبع، من المبكر للغاية التوصل في العملية الانتقالية إلى نتائج بعيدة الأجل بشأن مسار السياسات الديمقراطية في هذه الدول. ومن السذاجة– وكذلك غير الواقعي لتجربة العملية الديمقراطية في أي مكان – توقع أن تنشأ ديمقراطيات تعددية حقة وكاملة في غضون عامين من إطاحة الأنظمة المستبدة التي سيطرت على السلطة طوال عقود. ومع ذلك، فإن الأحوال السياسية السائدة حالياً في هذه الدول مهمة، وذلك لأن هذه هي الفترة التي تتأسس فيها قواعد اللعبة للأنظمة الجديدة؛ من خلال الهياكل الرسمية التي وُضعت في الدساتير، ومن خلال نمط متطور من الممارسة السياسية. وسوف تستمر الأنظمة السياسية في هذه الدول في التطور، ولكنها ستتشكل بواسطة الأطر التي يتم إنشاؤها حالياً، وستكتمل على مدار العام المقبل.

يتألف السكان في مصر وتونس وليبيا من طيف واسع ومتنوع من المعتقدات والقيم والانتماءات. والديمقراطية التي تستوعب هذه التباينات، وتمنح كل الجماعات حصة من تنمية وتطوير بلدها ليست مرغوبة في حد ذاتها فحسب، بل يبدو أنها توفر لهم كذلك أفضل أمل للاستقرار والتطور. وتشير البحوث الاقتصادية الأخيرة إلى أن النمو المستدام يمكن أن يأخذ مجراه على الأرجح في الدول التي تستفيد من المؤسسات السياسية التي تشمل الجميع.[1] وتكمن التعددية السياسية في قلب نوع الديمقراطية الليبرالية أو «العميقة» التي التزم بها الاتحاد الأوروبي لمحاولة دعم دول جنوب البحر المتوسط، بوصفها جزءاً من استجابته للانتفاضات الأخيرة؛ لذا فإن تقييم التوجهات الحالية يُعتبر أمراً ضرورياً للاتحاد الأوروبي مع استمراره في تنقيح سياسته تجاه المنطقة.

تهدف هذه الورقة إلى إجراء جرد للوضع السياسي الحالي في الدول الانتقالية الثلاث في شمال إفريقيا، وتقييم آفاق التعددية السياسية في كل حالة، واقتراح أولويات للجماعات والمنظمات الأجنبية (الخارجية) التي ترغب في دعم تطور التعددية السياسية فيها. وتطرح الورقة تساؤلاً حول ما إذا كانت التحولات قد انحرفت عن مسارها، والعوامل التي تؤثر

على الأرجح في اتجاهها في الشهور المقبلة. ثمة سؤال محوري لكل من أولئك المنخرطين في سياسات شمال إفريقيا وأولئك الذين يأملون بدعم تطور الديمقراطية من الخارج، وهو ما إذا كان الاضطراب في هذه الدول سيزول على الأرجح من خلال عملية السياسات الديمقراطية أو ما إذا كان تطور ديمقراطية ذات معنى، في حد ذاته، في خطر. تحاول هذه الورقة أن تسلط الضوء على هذا السؤال بإلقاء نظرة على مصر وتونس وليبيا على التوالي. وعلى الرغم من الاختلافات بين هذه الدول الثلاث، فإن المقارنة بين تجاربها قد تساعد على الكشف عن الاتجاهات الأساسية المتضمنة.

ديمقراطية بلا إجماع؟

إن تطوير شكل من أشكال السياسة يمكنه أن يستوعب القيم والأيديولوجيات المختلفة في إطار أكبر يحظى بدعم مجمع له، يشكل التحدي السياسي المحوري الذي يواجه الدول التي تمر بمرحلة انتقالية في شمال إفريقيا. لقد انبعثت مصر وتونس وليبيا من رماد عقود من الحكم الشمولي الاستبدادي كانت فيه المنافسة السياسية إما محظورة بشكل صارم وإما أنها لم تكن معروفة. وكانت ثقافة التفاوض أو التسوية أو المعارضة السياسية المسؤولة، التي يمكن لهذه الدول أن تستفيد منها، محدودة. وعلى حد وصف أحد المراقبين السياسيين الخبراء، فقد كانت المجتمعات العربية، بصورة تقليدية، ترى مؤسسات الدولة بوصفها بيروقراطية أو أجهزة تنفيذية، ولكن ليس بوصفها منتديات يمكن أن يتم التوصل فيها إلى حلول للمصالح المتضاربة.[2]

يوجد في الدول الثلاث جماعات ليبرالية تؤمن بأن على الدولة أن توفر حيزاً أوسع للأفراد للعيش فيه وفقاً لقيمهم الخاصة، ولكن هذه الجماعات لا تحظى بدعم شعبي كاف في هذه المرحلة لكي تفوز في المنافسة السياسية؛ بل إن بعضها عَرض، في بعض الأحيان، موقفاً إشكالياً للسياسات الديمقراطية عندما بات ضعفها واضحاً. في مصر وتونس على الأقل، كان الفائزون الأوائل في الانتخابات العامة هم الجماعات الإسلامية التي أثارت أيديولوجياتها المعلنة وتوجهها السياسي الإقصائي المخاوفَ من أنهم يعملون على فرض قيمهم على الدول التي يحكمونها.

لقد تركت الثورات التي اندلعت عام 2011 مجتمعاتها بمشاعر عارمة من الدعم لفكرة الحكومة الديمقراطية، لكن من دون أن تتوصل إلى توافق حول كيفية مَأْسسة الديمقراطية. واتضح سريعاً وجود خلافات في الدول الانتقالية الثلاث بشأن موضوعات أساسية؛ مثل طبيعة الشرعية السياسية، والدور الملائم للدولة. واستناداً إلى ذلك، فإن السؤال الأساسي كان (ومازال) هو: شروط مَن التي تُفرض لوضع القواعد الأساسية؟ وقد اتضح، في النهاية، أن ذلك الأمر لا يتعلق كثيراً بالجدليات الأيديولوجية، بل بتوازن القوة. عقب الرحيل المفاجئ للأنظمة القديمة، كانت هناك حاجة إلى الانتخابات لاختيار حكومات جديدة، واختيار أشخاص من أجل وضع دساتير جديدة. وبدأت المنافسة السياسية من دون اتفاق على معايير الحكم الديمقراطي، وقد لعبت نتائج الانتخابات دوراً محورياً في تقرير الأسلوب الذي تطورت به هذه المعايير. غير أن أشكال السلطة الأخرى هي كذلك جزء من المعادلة في الدول الثلاث؛ أي القوات المسلحة (ولاسيما في ليبيا)، وأجهزة الدولة مثل الجيش والأجهزة الأمنية، والمجتمع المدني والاحتجاج الشعبي وبتعبير آخر «الشارع».

إن السؤال المصيري والحاسم لهذه المجتمعات هو ما إذا كانت الكتلة الحرجة للقوى السياسية ستتمكن من الاحتشاد وراء العناصر الرئيسية للتعددية الديمقراطية؛ بما فيها: قبول تبادل السلطة، والفصل بين مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية، وقدرة كل الجماعات التي تقبل المبادئ الديمقراطية على المشاركة في الحياة السياسية بشروط عادلة، وبناء نظام سياسي يحترم التنوع في المعتقدات والانتماءات المختلفة في المجتمع. وهناك أسباب براغماتية قوية بالنسبة إلى الجماعات السياسية المختلفة لقبول هذه المبادئ باعتبارها الأساس الأفضل لانسجام المجتمع واستقراره. غير أن ديناميات المنافسة الانتخابية قد تعقّد -في بعض الحالات- التوصل إلى تسوية وبناء إجماع، فيما تحاول الأحزاب تعظيم دعمها وإحكام قبضتها على السلطة، بينما تتجنب تهديد الالتفاف عليها من قبل الجماعات المنافسة. وينبغي على الأطراف الخارجية الفاعلة، مثل الاتحاد الأوروبي الذي يرغب في توفير الدعم لتطوير التعددية السياسية، أن يبدأ من نقطة استيعاب هذه الميول المتصارعة، وحساب إلى أي مدى يمكنه أن يشارك في تعزيز الحوافز من أجل التعددية.

مصر: انهيار السياسة وموت الإصلاح

برزت مصر بين الدول الانتقالية في شمال إفريقيا نظراً للموقف المهيمن سياسياً الذي حققته جماعة الإخوان المسلمين وجناحها السياسي حزب الحرية والعدالة. فقد فاز مرشح الإخوان محمد مرسي* بالانتخابات الرئاسية التي جرت عام 2012 بفارق بسيط، لكنه تحرك بثقة غير متوقعة نحو توطيد سلطته. وبتهميش كبار قادة الجيش، والتوصل إلى اتفاق مع الجيل الجديد من القادة العسكريين برئاسة الفريق أول عبد الفتاح السيسي، أصبح مرسي قادراً على إزالة «الثقل الموازن» للإخوان المسلمين من الحياة السياسية. وفي وقت سابق، هيمن حزب الحرية والعدالة، بالإضافة إلى حزب النور السلفي، على غالبية المقاعد في الانتخابات التشريعية التي جرت بين عامي 2011 و2012.** وعلى الرغم من أنه تم إبطال مجلس الشعب بقرار من المحكمة الدستورية في يونيو 2012، فإنه كان قد تم بالفعل تعيين جمعية تأسيسية لوضع الدستور المصري الجديد على شاكلة المجلس، وأصبحت بالتالي تحت سيطرة الإسلاميين.[3] وعقب الموافقة على الدستور الجديد في استفتاء عام في ديسمبر 2012، تولى مجلس الشورى السلطة التشريعية في البلاد إلى حين إجراء انتخابات تشريعية جديدة؛ وهو المجلس الذي سيطر على غالبية مقاعده حزب الحرية والعدالة والأحزاب الإسلامية الأخرى.[4]

لقد استغلت حركة الإخوان المسلمين سيطرتها على البنى السياسية في مصر بطريقة أثارت احتجاجاً واسع النطاق. وكانت عملية وضع مسودة الدستور الذي مثَّل بؤرة الجدل والخلاف، كاشفة عن الآراء المتناقضة بشكل صارخ بين الإسلاميين وجماعات المعارضة الليبرالية. كان الليبراليون يأملون، وفقاً لما قاله العضو في مجلس الشعب عن الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي زياد بهاء الدين، أن توفر العملية الدستورية

* عزله المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية بقيادة الفريق أول عبدالفتاح السيسي في الثالث من يوليو 2013، إثر احتجاجات شعبية عارمة قادتها في 30 يونيو حركة تمرد وجبهة الإنقاذ الوطني. (المترجم)

** هي أول انتخابات لمجلس الشعب المصري بعد ثورة 25 يناير التي أطاحت نظام الرئيس محمد حسني مبارك، وأقيمت على 3 مراحل بدأت يوم 28 نوفمبر 2011 واستمرت حتى 11 يناير 2012. (المترجم)

فرصة لتطوير «طريقة تعاون بين الأغلبية والأقلية» ينجم عنها وثيقة متفق عليها بالإجماع. غير أن الإخوان المسلمين «بدوا مرتبكين فعلاً فيما يتعلق بمسألة تشكيل الجمعية التأسيسية بطريقة مختلفة عما أفرزته الانتخابات التشريعية».[5] وتم تعيين بضع نساء وعدد من المسيحيين الأقباط في الجمعية، في حين كان الليبراليون من دون أي قوة لمنع الإجراءات التي لا تحظى بقبولهم، باستثناء التهديد بالانسحاب.

شهدت الأسابيع الأخيرة من العام 2012 أزمة سياسية متصاعدة فيها كان محمد مرسي يمنح نفسه أولاً سلطة مطلقة من أجل منع القضاء من حل الجمعية التأسيسية [من خلال إصداره إعلاناً دستورياً مكمّلاً]، ومن ثم هيأ لمسودة دستور ليسارع إلى استكمالها في مسعى واضح لاستباق اللحظة التي قد تُسحب منه فيها الصلاحيات الإضافية المثيرة للجدل. وأثبتت قبضة مرسي على السلطة، وإصرار الإخوان المسلمين على إنهاء الجدل بشأن مسودة الدستور أنها القشة التي قصمت ظهر البعير، وأدت إلى انسحاب كل الأعضاء غير المنتمين للتيار الإسلامي تقريباً من الجمعية التأسيسية. وأجازت تشكيلةٌ غيرُ تمثيلية للجمعية التأسيسية، ضمت أربع نساء فقط ولم تشمل مسيحياً واحداً، دستورَ مصر ما بعد الثورة. وفي أوائل العام 2013، أعلن مرسي أن الانتخابات التشريعية ستُعقد، بدءاً من شهر إبريل، بموجب قانون الانتخابات المعدل الذي أقره مجلس الشورى. على أي حال، ظل موعد الانتخابات الجديدة موضع شك، عقب قرار للمحكمة الإدارية في أوائل مارس يقضي بضرورة إجراء مراجعة قضائية أخرى لقانون الانتخابات قبل المضي قدماً بعملية الاقتراع.

آراء متناقضة حول الديمقراطية

كشفت طريقة مرسي في التعامل مع العملية الدستورية، وسِجل مجلس الشعب قبل حله، أن الإخوان المسلمين يؤمنون بفهم يقوم على الأكثرية أو فهم «تفويضي» للديمقراطية، حيث يلجأ الفائز بالانتخابات، سواء أكان فرداً أو حركة، إلى اتخاذ قراراته بشأن ما هو أفضل للدولة من دون أي التزام باستشارة الجماعات الأخرى.[6] وشكلت أحداث نوفمبر 2012 (الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي، واستكمال الدستور)

نقطة تحول بالنسبة لكثير من الليبراليين المصريين، وأثبتت أن مرسي لا يُكنُّ احتراماً لمفهوم الضوابط والتوازنات checks and balances الديمقراطية، وأنه غير قادر على فهم مخاوف خصومه، ويفتقر إلى الرغبة أو المهارة للفوز بأي دعم خارج الكتلة الإسلامية.

من ناحية أخرى، ليس واضحاً أبداً أن الإجماع على الدستور يمكن الوصول إليه بين القوى السياسية المختلفة في البلاد. وتوفير فترة أطول للاستشارات بهذا الشأن، كما طالبت المعارضة، ربما كان سيؤدي فقط إلى إطالة فترة الجمود. علاوة على ذلك، لم يؤكد الدستور، الذي تم إقراره، المخاوف بشأن «أسلمة» كلية للدولة. إن هدف الإخوان المسلمين الأساسي في العملية الدستورية على ما يبدو هو الإبقاء على العملية الانتقالية في مسارها من أجل تسريع الانتخابات التشريعية التي من المتوقع أن يفوزوا بها. وعبّر خالد حمزة، المفكر الشاب في حركة الإخوان المسلمين، عن وجهة النظر هذه بالقول إن «القطاعات الواسعة من الشعب تريد المضي قدماً»، وإن النخبة العلمانية كانت تحاول تعطيل العملية السياسية في انتهاك للقواعد المتفق عليها، لأنها وجدت نفسها ضمن الأقلية.[7]

يُعتبر الدستور بحد ذاته بعيداً كل البعد عن كونه وثيقة ليبرالية، وهو وثيقة محافظة و«أبوية» بقدر ما تحمل من صبغة دينية على نحو صريح؛ فالمادة الثانية منه، التي تنص على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع»، ظلت كما وردت في دستور 1971 من دون تغيير، لكن الدستور الجديد مضى في تفصيل مصادر التشريع هذه، مشيراً إلى أنها تشمل «أدلتها الكلية، وقواعدها الأصولية والفقهية، ومصادرها المعتبرة في مذاهب أهل السُّنة والجماعة»، وحدد دوراً استشارياً لمؤسسة الأزهر في تفسيرها، أو كما وردت في المادة الرابعة منه «ويُؤخذ رأي هيئة كبار علماء الأزهر الشريف في الشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية».[8] وكما قال أحد المحللين، فإن «حكام مصر الإسلاميين منحوا مستشاريهم الإسلاميين دوراً في رسم التوجه الذي ينبغي على الدولة السير فيه دون إعطائهم أي سلطة سياسية فعلية».[9] ويضمن الدستور أيضاً حرية المعتقد فقط بالنسبة إلى الأديان التوحيدية الثلاثة، ما يثير مخاوف بشأن الموقف من الأقليات الدينية الأخرى مثل البهائية. وعلى الرغم من الطبيعة غير المتوازنة لعملية صياغة الدستور، فإن وضعية الدين في الدستور تمثل تسوية بين مواقف السلفيين والليبراليين،

وعلى الأرجح ليست بعيدة عن مركز الجاذبية للشعب المصري. إن التأثير طويل الأجل لدور الأزهر الجديد سيتم تحديده بالقيادة المتجددة للمؤسسة، والتوازن السياسي في مجالس الشعب المستقبلية؛ وهما أمران من الصعب التنبؤ بهما حالياً.

يقتفي الدستور أثر سابقه الذي صدر عام 1971 في تحديد أن الدولة «تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها العام» من دون التزام موازٍ تجاه الرجل. ومنح الدستور الجيش حق محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية لـ«الجرائم التي تضر بالقوات المسلحة». وفيما يتعلق بالمبادئ الديمقراطية، فإن الأكثر تراجعاً على الأرجح، هو طريقة معالجة الحكومة المحلية؛ إذ يدعو الدستور إلى انتخاب مجالس محلية، غير أن قراراتها يمكن نقضها من قبل الحكومة المركزية، ولا تتضمن بنود الدستور أي وسيلة لاختيار المحافظين أو حدود صلاحياتهم. وبالعودة إلى توكفيل،* فقد أكد المنظرون السياسيون على أهمية الحكومة المحلية في تطوير ثقافة الديمقراطية بين المواطنين، ولكن الدستور المصري لم يفعل شيئاً في سبيل تكريس لا مركزية الحكم الديمقراطي.

ترسيخ السلطة بدلاً من البناء

تبدو مقاربة الإخوان المسلمين للحكم وكأنها تركز على محاولة ترسيخ سلطتهم أكثر من الدفع باتجاه تغيير طبيعة الدولة ودورها. ويعتقد النقاد أنها تحاول تأسيس نفسها بوصفها «حزباً مهيمناً»، كما قال الخبير السياسي اليساري مصطفى السيد، على الرغم من أن المتعاطفين يزعمون أنها تُلبس نفسها رداء التوازن بعد عقود من الإقصاء.[10] في صيف عام 2012، قام مجلس الشورى، الذي يهيمن عليه الإسلاميون، بتعيين جيل من رؤساء التحرير الجدد في وسائل الإعلام الحكومية، ينظر الصحفيون إلى كثير منهم بوصفهم غير مؤهلين، وأن لديهم سجلاً من الخنوع للدولة. وقد قام مرسي بتعيين أعضاء من الإخوان المسلمين في مناصب المحافظين، كما عيّن – في التعديل الحكومي الذي جرى في أوائل عام 2013 – المسؤول القيادي في الحركة الدكتور محمد علي بشر وزيراً للتنمية المحلية، وأعطاه

* ألكسي دي توكفيل (1805–1859) هو مؤرخ ومفكر سياسي فرنسي، اشتُهر بكتابه **الديمقراطية في أمريكا** الذي يقع في جزأين، وصدر بين عامي 1835 و1840، وكتاب **النظام القديم والثورة** الذي صدر عام 1856. (المترجم)

صلاحيات لإجراء مزيد من التعيينات.[11] وفي نوفمبر 2012، أصدر مرسي قراراً بشأن تنظيم النقابات العمالية والمهنية سيسمح لوزير القوى العاملة والهجرة خالد الأزهري – وهو عضو آخر من حزب الحرية والعدالة – بتعيين عدد كبير من المسؤولين الجدد في الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الذي تموله الدولة.[12]

ربما يعكس الجدل في مصر بشأن هذه الخطوات، بشكل جزئي، الشكَّ المتبادل القائم بين الجماعات الإسلامية والعلمانية، وكذلك بعض الغموض الحقيقي بشأن إلى أي مدى يمكن توسيع مجال التعيينات السياسية؛ وهو أمر تصعب معرفته حتى في الديمقراطيات ذات التجربة الأطول. على أي حال، من الواضح أن محاولة الإخوان المسلمين تعيين مسؤولين متعاطفين معها أو مراعين لها في مناطق حساسة في أجهزة الدولة، جاءت على حساب أي جهد لإصلاح المؤسسات المعنية؛ وهو أمر يتطلب درجة أكبر من الإجماع السياسي للمضي به قدماً.

تعطي التعيينات في المناصب الوزارية التي خصصها مرسي لأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين كذلك مؤشراً على أولويات الجماعة؛ ففي الحكومة الأولى التي عيّنها مرسي بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية، اختار مسؤولين منتمين للإخوان المسلمين على رأس وزارات الرياضة والإعلام والتعليم العالي والقوى العاملة. وعندما أجرى تعديلاً في حكومته في يناير، أضاف أعضاء جدداً من الجماعة في مناصب وزراء النقل والتجارة المحلية والتنمية المحلية. وكما يوضح المحلل السياسي مصطفى السيد، فإن هذه التعيينات تُظهر أن التركيز الأوّلي للإخوان المسلمين كان منصباً على أسلمة المجتمع على المدى البعيد، من خلال تشكيل توجهات الشباب والإعلام والمنظمات الاجتماعية، عوضاً عن محاولة إعادة تشكيل الأعراف الاجتماعية من خلال الدستور أو التشريعات.[13] وفي وقت لاحق، يبدو أن تردي الوضع الاقتصادي بشكل أكبر دفع مرسي إلى تعيين حلفاء في مناصب قد يكون لهم فيها تأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.

رؤية الإخوان المسلمين الدفاعية

يمكن فهم تصرفات الإخوان المسلمين منذ صيف عام 2012 بصورة أفضل، عوضاً عن كونها حملة واثقة للسيطرة على الدولة، بوصفها ردة فعل دفاعية للجماعة التي

تشعر أن ارتقاءها المتأخر كثيراً للسلطة يواجه مقاومة من الجميع. ووفقاً لأحد المراقبين المقربين من جماعة الإخوان المسلمين، فقد جاهدت الجماعة لتشغيل ماكينة الدولة، ووصلت تدريجياً إلى الشعور بأن هناك المزيد من المصالح التي لا بد من أن تعمل على إحباطها.[14] وفي بعض الحالات، ربما يكون لها بعض المسوغات، كما هي الحال مع إبطال المحكمة الدستورية العليا لمجلس الشعب في يونيو 2012؛ إذ فيما يمكن مناقشة الاستحقاقات القانونية للتصرف من كلتا الوجهتين، فإن القرار لا يكاد يبدو متماشياً مع روح الديمقراطية. وبعدما اندلعت الاحتجاجات رداً على الإعلان الدستوري المكمل الذي أقره مرسي في نوفمبر 2012 (والذي كان يهدف إلى تفريغ قرار المحكمة العليا بشأن الجمعية التأسيسية من محتواه)، فشلت الشرطة في حماية مكاتب حزب الحرية والعدالة في عدة مدن، وفُتحت البوابة الأمنية للسماح للمحتجين بالوصول إلى جدار القصر الرئاسي (قصر الاتحادية).[15] وأدت ردة فعل الإخوان المسلمين، من جهة أخرى، إلى تراجع الجماعة بشكل متزايد إلى قاعدتها الأساسية الداعمة لها، وصورت كل الانتقادات الموجهة لها باعتبارها غير شرعية ومعادية للإسلام.

دعت قيادات في جماعة الإخوان المسلمين أنصارها إلى النزول إلى الشوارع لمواجهة المحتجين خارج مقر إقامة الرئيس مرسي، الأمر الذي أدى إلى اندلاع اشتباكات عنيفة سقط فيها قتلى. واعتقل أتباع الإخوان المسلمين عدداً من المتظاهرين واستجوبوهم بقسوة، ثم بدا مرسي وكأنه يستشهد باعترافات انتُزعت من المعتقلين بموجب هذا الاستجواب غير القانوني باعتبارها دليلاً على نوايا المحتجين الإجرامية. وحاول أعضاء كبار في حزب الحرية والعدالة تجريد الاحتجاجات من شرعيتها، ونشر التوتر الطائفي بزعم أن غالبية المتظاهرين من المسيحيين الأقباط.[16] وطوال هذه الفترة، فإن التماهي المتزايد للرئيس مع قاعدته من الإخوان المسلمين يمكن تتبعه من خلال الاستقالات المتتالية لأكثر من نصف فريق مستشاري الرئيس مرسي، بمن فيهم معظم الأعضاء غير الإسلاميين. وفي الشهور الأولى من العام 2013، استمر تردي الوضع الأمني في البلاد، وبدا أن العنف في شوارع مدن المحافظات، مثل بورسعيد، أخذ يعكس المأزق السياسي في الدولة. لقد لجأت الأجهزة الأمنية إلى الأساليب القمعية مذكّرة بعهد الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، بما فيها استخدام التعذيب والقوة المفرطة في الشوارع. ومن دون

القوة السياسية لإعادة هيكلة وزارة الداخلية، وبمواجهة موجة من الاضطرابات الشعبية الموجهة بصورة كبيرة ضد حركتهم، بدا الإخوان المسلمون وكأنهم قرروا ألا يحاولوا القيام بأي إصلاح أمني.[17]

لقد رد الإخوان المسلمون كذلك بقوة على الزيادة واسعة النطاق على الآراء المعادية لهم من قبل وسائل الإعلام المستقلة في مصر، ما أدى إلى ظهور مناخ تضاعفت فيه عملية التحقيق مع الصحفيين ومقاضاتهم على جرائم إهانة الرئيس. ووفقاً لإحدى الجماعات المعنية بحقوق الإنسان فإن «هناك اتجاهاً متنامياً في حكومة الرئيس محمد مرسي لاستهداف الأصوات المستقلة والمنتقدة».[18] وكانت هناك زيادة كذلك في التحقيقات مع مؤسسات إعلامية وأفراد مستقلين بدعوى التجديف. وأفادت جمعيات المجتمع المدني المصرية في تقارير لها بأنها واجهت صعوبات في الحصول على تصاريح رسمية للحصول على تمويل خارجي في ظل حكم مرسي أكثر مما كان عليه الأمر في عهد مبارك، كما تمت مناقشة مسودتَي قانون جديد للمنظمات غير الحكومية في مجلس الشورى يواصل السماح بمراقبة حكومية صارمة على المنظمات غير الحكومية.[19]

يظل من الصعوبة بمكان تقييم مدى كون سجل مرسي والإخوان نتاجاً لانعدام الخبرة ونابعاً من الثقافة الداخلية، ومدى كونه دالًّا على الافتقار البالغ إلى الالتزام بمبادئ التعددية الديمقراطية. ولعل أفضل تفسير لهذا هو أن الحركة ترتجل كلما مضت قدماً. ووفقاً للمحلل المصري إبراهيم الهضيبي، وهو عضو سابق في جماعة الإخوان المسلمين وحفيد مرشد الإخوان الأسبق مأمون الهضيبي، فقد خلق الانتقال من موقع التهميش إلى الحكم توترات هائلة لجماعة الإخوان المسلمين التي لا يمكنها تسويتها من خلال أدواتها التقليدية للخطاب البلاغي القائم على الهوية والسيطرة المركزية.[20] إن الهوية السياسية لكل الحركات الإسلامية، سواء الإخوان المسلمون أو السلفيون، تبدو وكأنها في حالة تدفق مع تبنيهم لبيئة متغيرة بصورة جذرية. ومن المرجح أن يتحدد الاتجاه الذي يتبعه الإخوان المسلمون بواسطة القيود الخارجية والتوازن السياسي للسلطة، وبالاقتناع الأيديولوجي بالقدر ذاته.

على الرغم من أن مرسي بدا للوهلة الأولى أنه يمكنه أن يقود البلاد خلفه، فإن تصرفاته الأخيرة والفشل في معالجة المشكلات الاقتصادية لمصر تبدو الآن وكأنها تكبِّد الإخوان المسلمين خسارة دعمهم. فقد أظهر استطلاع للرأي نُشر مؤخراً تأييداً لأداء مرسي بنسبة 49 في المئة؛ وهي نسبة ليست سيئة، ولكنها تقل عن نسبة 78 في المئة التي حققها في نهاية المئة يوم الأولى من حكمه.[21] ويبدو كذلك أن حماسة الجيش لمرسي أخذت تضعف، إذ حذر قائد الجيش الفريق أول عبدالفتاح السيسي مؤخراً كل الزعماء السياسيين في البلاد من أن «استمرار صراع مختلف القوى السياسية واختلافها حول إدارة شؤون البلاد قد يؤدى إلى انهيار الدولة ويهدد مستقبل الأجيال القادمة».[22] ويعني الوضع الاقتصادي المتردي لمصر، وزيادة الاضطراب الاجتماعي أن جماعة الإخوان المسلمين تواجه سلسلة تحديات خاصة بالسياسات سيكون من الصعب للغاية معالجتها من دون دعم تحالف سياسي أوسع. إن استكمال المفاوضات للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، الذي يعد ضرورياً للاقتصاد المصري، سوف يقتضي تطبيق سياسات غير شعبية تتطلع الحكومة إلى حشد التأييد لها من جماعات غير إسلامية (يعارض العديد من السلفيين هذا القرض، وكذلك بعض فصائل المعارضة الليبرالية اليسارية). إن التأخير المحتمل للانتخابات البرلمانية المقبلة يعني أنه قد لا يكون من المجدي تأخير استكمال محادثات القرض إلى ما بعد إجراء الانتخابات.

المعارضة: المشاركة أم الرفض؟

لقد ضعفت المعارضة العلمانية-الليبرالية وانقسمت لوقت لا بأس به منذ الثورة. وكانت هناك فورة في الأحزاب الجديدة، التي تتركز حول بضعة أفراد ولكن من دون قاعدة واسعة في البلاد. ويعترف ساسة المعارضة بأنه لم يكن سهلاً بناء دعم شعبي، ويتوقعون أنه سيتعين القيام بهذا على أساس القضايا العملية بدلاً من المبادئ الدستورية.[23] وحفزت مناوراتُ مرسي خلال الأزمة الدستورية المعارضةَ في نهاية الأمر إلى التوحد تحت مظلة جبهة الإنقاذ الوطني بقيادة محمد البرادعي وعمرو موسى وحمدين صباحي، وإن كان يبدو أن التحالف قام بشكل بحت من منطلق المعارضة للإخوان المسلمين، دون أن يمتلك أجندة سياسية أو اقتصادية إيجابية يمكن أن توفر أساساً لبرنامج حكومي. كما لم

تطرح المعارضة أي برنامج مفصل لإصلاح القطاع الأمني أو القضائي (الذي جاءت أحكامه في بعض الأحيان لتخدم مصالحه). وقد شكل قرار التحالف في شهر فبراير 2013 بمقاطعة الانتخابات البرلمانية المقبلة المبادرة الأكثر أهمية منذ إنشائه.[24]

اشتملت الأسباب المعلنة لجبهة الإنقاذ الوطني لمقاطعة الانتخابات على شكاوى جوهرية وإجرائية بشأن قانون الانتخابات الجديد، إضافة إلى انتقادات أكثر عمومية لطريقة إدارة مرسي للسلطة. ويمكن بسهولة تلبية مطالبها بشأن الانتخابات – في المقام الأول بالنسبة إلى تقسيم أكثر عدلاً للدوائر الانتخابية، وتوفير ضمانات بحسن سير الانتخابات – عقب قرار المحكمة الإدارية العليا بتعليق الانتخابات. وبالفعل فقد وُجِّهت دعوة إلى الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات. غير أن المطالب الأخرى، مثل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتعيين لجنة لمراجعة الدستور، باتت متجذرة في الرفض التام لأي شيء كان قد حدث في مصر في الشهور القليلة الماضية. في نهاية المطاف، وكما قال الأمين العام لجبهة الإنقاذ الوطني أحمد البرعي، فإن الجبهة تعتقد أنه «لا يمكن إجراء انتخابات في مصر في الوقت الحالي مع هذا الكم من الانفلات الأمني»، وهي لا تريد منح الشرعية للنظام.[25] لكن في واقع الأمر حقق الإخوان المسلمون الفوز في كل الانتخابات العامة التي أجريت في مصر منذ الثورة؛ ويبدو أن الموقف الرافض من جانب قطاع كبير من المعارضة ينتقص من الأهمية الديمقراطية لهذه الحقيقة. كما يبدو أن النظر إليه بوصفه وسيلة لانتزاع تنازلات من نظام مرسي أمر غير حصيف. ومن وجهة النظر هذه، كان قرار الحكومة السماحَ بالمراقبة الدولية للانتخابات قراراً ذكياً من الناحية الاستراتيجية، وهدد بتقسيم المعارضة وإضعاف التعاطف الدولي المحدود الذي تتمتع به أصلاً.

لقد رفضت جبهة الإنقاذ الوطني العنف باستمرار، ودعت استراتيجيتها السياسية إلى «بديل سلمي وشامل من خارج السياسة المؤسسية»، كما قال عضو الجبهة عمرو حمزاوي.[26] غير أن مقاربة المعارضة تعتمد على سحب الدعم الشعبي من البنى السياسية الحالية التي يبدو على الأرجح، في ظل الظروف القائمة، أنها تزيد حالة عدم استقرار البلاد، وربما تؤدي أيضاً إلى انقلاب عسكري، وسيكون كلا الخيارين مدمراً لاحتمالات خلق ديمقراطية تعددية. وبدلاً من ذلك، فإن إجراء انتخابات عادلة وتنافسية ربما يظل

أفضل وسيلة لتقييد الدور السياسي للإخوان المسلمين. وعلى حد قول الخبير السياسي مصطفى السيد: «إذا ظلت الانتخابات حرة، فإن مصر ستتطور إلى ديمقراطية تعددية».[27]

إن توازناً متغيراً للقوى السياسية سيكون أيضاً الأساس الأفضل لمراجعة مستقبلية للدستور. وينبغي أن يكون تأكيد الاتحاد الأوروبي، في هذه المرحلة الحرجة من الثورة السياسية في مصر، على محاولة تحديد أساس التسوية المحتملة التي ستسمح للمعارضة بالمشاركة في الانتخابات – وهو شيء قد يسمح به القرار الذي اتخذته المحكمة بتأخير الانتخابات- وكذلك توفير الأساس لإصلاح محايد وغير منحاز للأجهزة الأمنية وغيرها من المؤسسات العامة في مصر.

تونس: الاستقطاب وظل العنف

لقد تجنبت تونس الحدود القصوى للمواجهات والاضطرابات التي شهدتها مصر. لكن في الشهور الأخيرة، أخذت البلاد تواجه زيادة مذهلة في التوتر والاستقطاب، وهي اتجاهات بلغت الذروة باغتيال القيادي السياسي اليساري شكري بلعيد في السادس من فبراير 2013.* وكشف اغتيال بلعيد عن زيادة خطيرة في العنف السياسي في البلاد، وأفرز أزمة في السياسة التونسية. وكما هي الحال في مصر، تمحورت الانقسامات السياسية حول معارضة القوى الإسلامية والقوى العلمانية، ولكن مع فروق جوهرية بين الدولتين. ففي تونس، حاول حزب النهضة الإسلامي الحكم بالتحالف مع حزبين علمانيين، وواجه معارضة سياسية أكثر قوة من التكتل المناهض للإسلام. يتمتع المجتمع التونسي بتقليد من العلمانية يفوق بكثير ذلك الموجود في مصر، ولكن أيضاً بوجود حركة سلفية أكثر عنفاً ظلت إلى حد كبير خارج العملية الديمقراطية، وهي مستعدة للجوء إلى العمل المباشر لمحاولة فرض قيمها المحافظة.

* شكري بلعيد (1964 – فبراير 2013)، سياسي يساري ومحام تونسي بارز. تولى منصب الأمين العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد، وهو أحد مؤسسي تيار الجبهة الشعبية. كان من أشدّ المنتقدين لأداء حكومة الترويكا في بلاده بعد الثورة. وقد اغتيل أمام منزله من قبل مجهولين، ما أدى إلى اندلاع مظاهرات عارمة. (المترجم)

ظهر حزب حركة النهضة بوصفه أكبر حزب في الانتخابات في المجلس الوطني التأسيسي في أكتوبر 2011، ولكن من دون قوة كافية ليحكم وحده. وانضم الحزب إلى تحالف مع اثنين من الأحزاب العلمانية من يسار الوسط، هما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات، وهو الأمر الذي حظي بالترحيب بوصفه سابقة مهمة بالنسبة إلى العالم العربي. وقال الرئيس التونسي، المنصف المرزوقي، الذي ينتمي إلى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، العام الماضي، إن استراتيجية التحالف تمثلت في «السعي من أجل إجماع قائم على تحالف من المعتدلين من الإسلاميين والعلمانيين، بحيث يمكننا أن نشكل حكومة وسطاً».[28] بيد أنه بدلاً من الإجماع، شهدت الحكومة تصدعاً متزايداً في الثقة والحوار السياسي، ما أدى إلى وضع اعتبرت فيه التكتلاتُ السياسية الرئيسية في البلاد أن القوى والتكتلات المضادة لها غير شرعية أساساً.

بفضل حجم حركة النهضة (إذ فازت في الجمعية التأسيسية بضعفي المقاعد التي فاز بها الحزبان الآخران في التحالف) أصبحت القوة المهيمنة في حكومة «الترويكا»، أي الحكومة المؤلفة من الأحزاب الثلاثة. وكما هي الحال في مصر، فقد كانت هناك شكاوى من محاولة حركة النهضة السيطرة على المؤسسات العامة، كما كان هناك سجالات بشأن الخط الفاصل الملائم بين التعيينات السياسية وغير السياسية. وشهد العام 2012 توالي الاستقالات بشكل مطرد في صفوف شركاء تحالف النهضة في الجمعية التأسيسية، فيما كانت شكاوى النواب من أن زعماءهم سمحوا بتهميش أحزابهم. يقول عضو البرلمان الذي استقال من التكتل، سليم بن عبدالسلام إن «هدف النهضة هو وضع أيديهم على الدولة»، وإن الحزب عيّن موالين وموظفين حكوميين من دون مؤهلات في المناصب الرئيسية في الحكومة المحلية والإدارة العامة، بدلاً من اختيار تكنوقراط يتمتعون بالمهارة.[29] وقد واجهت الحكومة كذلك اتهامات بأنها تحاول تقويض استقلال القضاء بعدما طردت 75 قاضياً من قضاة البلاد من وظائفهم بوزارة العدل. وعلى الرغم من أن ثمة إجماعاً على أن العديد من القضاة الذين تم تعيينهم في عهد الرئيس السابق زين العابدين بن علي فاسدون، فإن طريقة فصلهم تفتقر إلى أي معايير واضحة، ولا تتفق مع

الإجراءات، وفقاً لمنظمات حقوق الإنسان.[30] وكما هي الحال في مصر أيضاً، فإن هذه الخلافات قد تكون متجذرة في انعدام الثقة السياسي المتأصل والافتقار إلى الوضوح -وهو أمر يُعد طبيعياً في ديمقراطية فتية- بشأن السلطات التي يجب أن يترتب عليها النصر الانتخابي. وتُظهر هذه الخلافات أيضاً المشكلات الكامنة في ممارسة الحكومة الانتقالية من دون أي برنامج إصلاح واضح أو متفق عليه.

وفي مواجهة تراجع قاعدة حزب النهضة الداعمة والمؤيدة له، والاستياء المتزايد في الأقاليم التونسية بشأن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، رأى الحزب احتمال إجراء تعديل وزاري في أوائل العام 2013، كان من شأنه إشراك أحزاب جديدة في التحالف. غير أن التعديل الحكومي تداعى وسط خلافات حول ما إذا كان حزب النهضة سيتخلى عن الوزارات السيادية، أي وزارات الشؤون الخارجية والداخلية والعدل. وعقب اغتيال بلعيد، دعا رئيس الوزراء حمادي الجبالي (الذي كان يشغل أيضاً منصب الأمين العام لحزب النهضة) إلى تشكيل حكومة غير سياسية (حكومة تكنوقراط)، ليجد نفسه وقد لقي معارضة حزبه. وبعد استقالته، تمكن مسؤول آخر في حزب النهضة هو علي العريّض من تشكيل حكومة جديدة. لكن على الرغم من حقيقة أن حزب النهضة توصل إلى تسوية بالتنازل عن الوزارات الخلافية بإعطائها لتكنوقراط مستقلين، فإنه لم يكن قادراً على اجتذاب أي حزب جديد للتحالف.

هل الخصوصية التونسية تحت التهديد؟

لقد ازداد انعدام الثقة بحزب النهضة، ليس فقط لمحاولاته الظاهرية تعيين متعاطفين معه في مختلف أجهزة الدولة، بل أيضاً نتيجة للمخاوف المتزايدة بشكل كبير من أنه يعمل على الانقلاب على ما يراه الليبراليون إرث تونس الثقافي المميز من التسامح والعلمانية. فالعديد من النخب في قطاع الأعمال والمهن لديها تعاطف قوي مع ما يمكن وصفه بأنه «خصوصية تونسية»، تقوم على الإصلاحات التي أجراها الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة فيما يخص مدونة العائلة* في خمسينيات القرن العشرين، ورؤية الحداثة وفقاً للنموذج

* يُقصد بها «مجلة الأحوال الشخصية» التي أقرها البرلمان التونسي في العام 1956، وتضمنت تشريعات كانت ثورية حينها؛ مثل منع تعدد الزوجات، وتحديد السن الأدنى للزواج. (المترجم)

الأوروبي.[31] بيد أن تصعيد حالة القمع السياسي بعد الثورة أدى إلى ما وصفه أحد المراقبين التونسيين بأنه «زيادة مفاجئة في رؤية التدين والثقافة الدينية».[32] وعلى الرغم من أن الكثير من هذا التعبير العلني الجديد للمعتقد الديني لا يرتبط مباشرة بحزب النهضة، فإنه عزز الشعور بالهلع الذي شعر به بعض التونسيين تجاه انتخاب حكومة يقودها إسلاميون. وكما هي الحال في مصر، فقد أعطى الانقسام الأيديولوجي بشأن العلاقة بين الإسلام والدولة بُعداً إضافياً للاستقطاب وانعدام الثقة إلى جانب الصدامات المتجذرة بصورة أكبر وعلى نحو مباشر بشأن المخاوف من تركز السلطة بأيدي فصيل سياسي واحد.

ومع ذلك، ثمة وسيلة مهمة وحيدة كان فيها الدين محوراً لمشكلات العملية الانتقالية في تونس. فمنذ الثورة، شنت الجماعات السلفية، التي ظلت تعمل سراً إبان نظام بن علي، سلسلة احتجاجات عنيفة بشأن قضايا مثل المعارض الفنية والأفلام السينمائية والزي الجامعي وبيع الكحول، بالإضافة إلى مهاجمة أضرحة الأولياء والآثار. وتقف الجماعات السلفية وراء الهجوم على السفارة الأمريكية في 14 سبتمبر 2012 الذي أدى إلى مقتل أربعة أشخاص، وقالت الحكومة التونسية مؤخراً إن المتطرفين المتدينين مسؤولون أيضاً عن اغتيال بلعيد.[33] وكما أظهرت دراسة معمقة نشرت حديثاً، يبدو أن دعم الجماعات السلفية آخذ في التنامي في المناطق الأكثر فقراً في تونس، حيث تساعد هذه الجماعات على ملء الفراغ الناجم عن المخصصات الاجتماعية غير الكافية.[34]

وعلى العكس من مصر، ظل السلفيون في تونس إلى حد كبير خارج المسرح السياسي، ورفض كثير منهم المبادئ الأساسية للشرعية الديمقراطية وحكم القانون. وبالنسبة إلى كثير من التونسيين، فإن رد حزب النهضة على السلفيين بدا ملتبساً ومشكوكاً فيه. إذ بدا المسؤولون التونسيون، وطوال شهور عدة في منتصف العام 2012، مترددين في ملاحقة السلفيين، وغالباً ما أعطوا الانطباع ببعض التعاطف مع المشاعر الكامنة وراء تصرفاتهم. وجادل مسؤولون في حزب النهضة بأنه من الأهمية بمكان الانخراط في حوار مع السلفيين ومحاولة إدخالهم في العملية السياسية السائدة، بدلاً من دفعهم نحو التطرف عبر تهميشهم. وفي الوقت نفسه، انتقد بعض مؤيدي حزب النهضة حزبهم لكونه قاسياً على زملائهم الإسلاميين. وعكَس موقف حزب النهضة الغامض، جزئياً، التوترات التي

مر بها من خلال محاولته الإبقاء على وضعه كمؤسسة اجتماعية تهدف إلى إعادة أسلمة المجتمع، والعمل كحزب سياسي في حكومة ائتلافية. وكان من المنتظر أن يبحث المؤتمر العام لحزب حركة النهضة في صيف 2012 هذه القضية الجوهرية، لكنها تُركت في نهاية المطاف للبحث فيها في وقت لاحق.

يبدو أن مخاوف العلمانيين المتشككين كانت في محلها، من خلال لقطات فيديو تسربت في شهر أكتوبر 2012، تُظهر زعيم حركة النهضة راشد الغنوشي وهو يقول لمجموعة من قيادات السلفيين إن عليهم أن يتبنوا مقاربة طويلة المدى مادام «العلمانيون مازالوا يسيطرون على الاقتصاد والإعلام والإدارة... كما أن الجيش والشرطة غير مضمونين».[35] وليس من الواضح ما إذا كان هذا يثبت وجود مؤامرة سرية، في تباين مع فن السياسة الديمقراطية بالقول بأشياء مختلفة لجماهير مختلفة؛ لكنه على الأقل يعكس استراتيجية حزب النهضة في محاولة تملق السلفيين للتعاون وفق أجندة مشتركة لإحداث مزيد من التغيير الاجتماعي. لكن ثمة مؤشرات على أن الهجوم الذي استهدف السفارة الأمريكية ربما يشكل نقطة تحول في علاقة حزب النهضة بالجماعات السلفية. ففي أعقاب الهجوم، صعّدت الحكومة - التي يسيطر عليها حزب النهضة- من أعمالها ضد التطرف الديني، واعتُقل العشرات من المشتبه فيهم؛ وأعلن كثير من المعتقلين إضراباً عن الطعام، وتوفي اثنان من السجناء.

لقد شهدت تونس أيضاً جدلاً حاداً يتعلق بحرية الصحافة. ففيما كان هناك بعض حالات التقاضي التي حظيت بتغطية إعلامية موسعة حول انتهاكات المعايير الدينية أو الثقافية، فإن الصراع الأكثر أهمية كان بشأن العلاقة بين الإعلام والدولة. وأعلن الصحفيون التونسيون إضراباً في شهر أكتوبر 2012، احتجاجاً على سلسلة من التعيينات لمديرين جدد في المؤسسات الإعلامية العامة كان يُنظر إليهم باعتبارهم موالين مخلصين للنظام من دون التزام بالصحافة المستقلة، ومن بينهم رئيس سابق للشرطة. كذلك دعا الصحفيون المضربون إلى تطبيق مبادئ العمل الصحفي الجديدة التي وضعت الهيئة الوطنية المستقلة لإصلاح الإعلام والاتصال مسودتَها العام الماضي، لكن لم يتم إقرارها أبداً. ويعتقد العربي شويخة، أحد أعضاء الهيئة التي وضعت المسودة، أن حزب النهضة

رفضها ببساطة من منطلق التحزُّب: «من أجل نجاح العملية الانتقالية عليك العمل مع أناس، أياً كانوا، بناءً على الخبرة.. لكن حزب النهضة لم يرتح لذلك. والإعلام كان مؤشراً على ذلك».[36] وانفضَّ الإضراب بعدما وعدت الحكومة بتطبيق قوانين الإعلام الجديدة، غير أن الجدل بشأن مدى حرية الإعلام المستقل في انتقاد الحكومة أو التهكم عليها لا يزال مستعراً. ووفقاً لمنظمة تونسية معنية بحرية الصحافة والإعلام، فإن الهجمات التي تعرَّض لها الصحفيون، بما فيها التهديد بالقتل، تصاعدت في العام 2013، وغالباً ما تُرفع شعارات معادية للصحفيين في المظاهرات المؤيدة للحكومة.[37]

أطلق حزب النهضة، في المجلس التأسيسي، سلسلة بالونات اختبار أثارت ذعر العلمانيين، بما في ذلك مواد قانونية لتجريم التجديف، ولرسم ملامح أدوار المرأة باعتبارها مكملة للرجل، وتحديد الشريعة بوصفها مصدراً للتشريع. غير أن الحزب تراجع في نهاية الأمر عن هذه المواد في مواجهة حملات جماعية مشتركة قامت بها جمعيات ومنظمات المجتمع المدني. وقد يكون من الصعب على حزب النهضة أن يصوغ هذه المواد في الدستور، بالنظر إلى توازن القوى في المجلس التأسيسي، لكنها مازالت تُعتبر تنازلات جوهرية أثارت خيبة أمل كثير من مؤيدي الحزب. وتنازلت النهضة أيضاً من خلال السماح بنظام شبه رئاسي، يراه المعارضون الضمان الأفضل لعدم احتكار الإسلاميين للسلطة السياسية. ولعل نقطة الضعف الأبرز في نص المسودة الأحدث تتمثل في أنها تُعلي من شأن الدستور التونسي فوق الأعراف الدولية، الأمر الذي قد يحد من قدرة الناشطين داخل البلاد على اللجوء إلى المعايير العالمية بشأن حقوق الأقليات. غير أن الناشطين المعنيين بحقوق الإنسان في تونس يقرون بأن ثمة أملاً ضئيلاً بحشد عدد أكبر من مواطنيهم لحملهم على الاهتمام بهذه النقطة المبهمة.[38]

قوى مضادة للنظام الجديد

لقد واجه التحالف الذي يقوده حزب النهضة قوتين مضادتين مهمتين منذ توليه السلطة؛ إحداهما الحركة النقابية العمالية، وعلى رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل. فقد

أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل نقطة محورية للاستياء من الفشل الحكومي في تحقيق أي تقدم في تحسين الوضع الاقتصادي أو آفاق العمل لكثير من التونسيين، خصوصاً أولئك القاطنين في الداخل التونسي. وقد أدت تظاهرات الاتحاد العام التونسي للشغل إلى صدامات مع الشرطة ومع فصيل تابع لحزب النهضة يُعرف باسم «رابطات حماية الثورة» (سيجري التطرق إليها لاحقاً). وأدى انهيار العلاقة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة تقريباً إلى إعلان إضراب عام في ديسمبر 2012، غير أن التوقيع على وثيقة اجتماعية بين النقابات والحكومة في وقت سابق من العام الحالي ربما يشير إلى إصرار جديد من كلا الطرفين على خفض مستوى التوتر.

وقد واجه حزب النهضة، في الشهور الأخيرة، أيضاً منافساً سياسياً قوياً مع ظهور حزب «نداء تونس» الذي يقوده رئيس الوزراء المؤقت السابق الباجي قائد السبسي.* ونظراً لأن تأسيس الحزب جاء بهدف الدفاع عن الإرث الوطني-العلماني لتونس، فقد وضع الحزب نفسه على رأس تحالف يمكن أن يبرز كأكبر منافس جاد لحزب النهضة في الانتخابات البرلمانية المقبلة. فقد كشف استطلاع للرأي أُجري مؤخراً أن حزبي النهضة ونداء تونس متساويان تماماً في الدعم الشعبي، فقد حصل كلاهما على نسبة 33 في المئة من الأصوات.[39] ويُصنف السبسي بشكل دائم باعتباره أكثر السياسيين الذين يحظون بالثقة في البلاد، وأكثر المرشحين شعبية لمنصب الرئيس.[40] من جهتهم، يعتبر مؤيدو حزب النهضة منافسهم حزب نداء تونس معادياً للثورة، لأنه يضم بعض الأعضاء السابقين في حزب بن علي، أي حزب التجمع الدستوري الديمقراطي، وقد وصف زعيم حزب النهضة، راشد الغنوشي الحزبَ بأنه «أكثر خطورة من السلفيين» من خلال ضمه لعناصر من النظام القديم.[41]

رعى حزب النهضة العام الماضي مشروع قانون للإقصاء السياسي (المسمى قانون تحصين الثورة) وُضع بهدف استبعاد كبار المسؤولين السابقين في حزب التجمع الدستوري

* هو رئيس الوزراء التونسي المؤقت في الفترة من 27 فبراير 2011 ولغاية 13 ديسمبر 2011. وقبل ذلك تولى مناصب حكومية وعامة عدة، منها وزارة الخارجية ووزارة الداخلية ورئاسة مجلس النواب. وفي يونيو من العام 2012، أسس حزب نداء تونس. (المترجم)

الديمقراطي من الحياة السياسية لمدة 10 أعوام، وهو مشروع القانون الذي لا يزال موضع نقاش. ويعتقد بعض المراقبين التونسيين أن مشروع القانون جاء مدفوعاً بمخاوف حزبية.[42] وأبدى البعض تفهماً حيال مشاعر حزب النهضة العدائية لنظام بن علي، الذي أمضى في ظله العديد من كبار مسؤوليه فترات سجن طويلة. وفي كل الأحوال، يظل الإجراء مختلفاً عن مشروع قانون القضاء الانتقالي الذي يحظى بإجماع أكبر، والذي وُضعت مسودته مؤخراً بمشاركة العديد من منظمات المجتمع المدني.[43]

منذ انتخابات العام 2011، شهدت تونس صراعاً على الشرعية السياسية، ومعركة متوازية على العلاقة بين الحزبية والوحدة الوطنية، على خلفية ركود اقتصادي ونزاع ديني. وكما تُظهر العملية الدستورية والعقد الاجتماعي، فقد يؤدي توزان القوى والحاجة إلى مواجهة التفاوتات الملحة في البلاد بالأحزاب السياسية إلى قبول ضرورة التعددية والتوصل إلى اتفاق على أسس الحياة السياسية. وقد يوفر التعديل الحكومي الأخير، والخطر المتزايد الذي أثاره اغتيال بلعيد الحافز لبداية جديدة. لكن ثمة خطراً يتمثل في أن تثير الاختلافات الأيديولوجية الكبيرة حول الدين، والاستياء من الوضع الاقتصادي دينامية مضادة من التطرف والاستقطاب الأعظم. لقد ظهر حزب النهضة منقسماً داخلياً، أكثر بكثير من جماعة الإخوان المسلمين في مصر، في محاولته موازنة أهداف مشاركته في النظام السياسي حيث تظل الجماعات العلمانية هي الأغلبية، وبناء جسور مع الشباب الحانقين الذين تمت استمالتهم دينياً والذين يحرضهم التطرف السلفي.

ومن المرجَّح أن تكون الطريقة التي ردت بها الأحزاب على تيار العنف، الذي دخل الحياة السياسية التونسية في الشهور الأخيرة، العاملَ الأكثر أهمية في تحديد المسار الذي تسلكه العملية الانتقالية في البلاد في المرحلة المقبلة. وبصرف النظر عن السلفيين، فإن البروز المتنامي لرابطات حماية الثورة يوفر أيضاً سبباً للقلق. وكانت هذه الجماعات نشأت أصلاً عقب الانتفاضة بهدف إدامة الضغط من أجل التغيير السياسي، لكنها تحولت بنظر كثيرين إلى جماعة شبه عسكرية تضم على نحو ساحق ناشطين مؤيدين لحزب النهضة. وقد تورطوا في سلسلة أحداث عنف، أشهرها الصدام مع فرع إقليمي لحزب نداء تونس في

أكتوبر 2012، أدى إلى مقتل القيادي المحلي للحزب. ورفض حزب النهضة الدعوات المطالبة بتفكيك هذه الروابط، قائلاً إن أي أحداث إجرامية مثبتة ستلاحَق قضائياً.

إن أفضل أمل لتطور التعددية في تونس يكمن الآن في الإدانة الصريحة للعنف من كل الأطراف. وفي حين يزعم البعض أن حزب النهضة نسّق تصرفات وأعمال رابطات حماية الثورة أو السلفيين، يعتقد كثيرون أن خطابه البلاغي ساعد على خلق مناخ نشطوا فيه. وهناك خطر واضح من أن تصبح الرابطات نشطة على نحو متزايد في خضم الاستعداد لانتخابات تشهد تنافساً محموماً، ويشكل ذلك قضية مهمة يتعين حلها بينما تنتقل الدولة من حالة ما بعد الثورة إلى العملية السياسية الديمقراطية الروتينية. وقد يعكس ازدياد الاضطراب وجود جهاز أمني مختل وظيفياً كان لحزب النهضة معه علاقات مشحونة، استناداً إلى التجربة التي مر بها العديد من قادة الحزب كسجناء سياسيين.[44] ولتيسير عملية الإصلاح وتقليل الاستقطاب، تحتاج الجماعات السياسية إلى بذل مزيد من الجهد لتوسيع قاعدة التوافق على الحياة السياسية، وسوف يشتمل هذا على قبول بعض العلمانيين أن الإسلام والجماعات الإسلامية السياسية جزء مشروع من الفضاء العام، بينما يقتضي من حزب النهضة الاعتراف بشرعية المعارضة الناقدة في الديمقراطية. وأخيراً، ثمة حاجة ماسة إلى أن يكون هناك سعي ملح للتعامل مع مشكلات البلاد الاقتصادية قبل أن تؤدي إلى مزيد من خيبة الأمل من الديمقراطية، ودفع شباب البلد نحو مزيد من التطرف.

ليبيا: بين التشظي والتجديد

من بين كل دول شمال إفريقيا التي تمر بمرحلة انتقالية، بدأت ليبيا بالمسافة الأطول لرحلتها نحو الديمقراطية التعددية. ففي ظل حكم معمر القذافي لم تكن هناك أحزاب سياسية، وبالكاد كانت هناك مؤسسات دولة. من بعض الجوانب، قطعت ليبيا مسافة طويلة منذ الثورة، وعلى رأسها إجراء انتخابات وطنية ناجحة إلى حد بعيد في صيف عام 2012، وكذلك إجراء سلسلة من الانتخابات المحلية. وبخلاف ما حدث في مصر وتونس، فإن المشهد السياسي حديث النشأة في ليبيا لم يتميز بانقسامات أيديولوجية حادة حول الدين ودور الدولة. ومع ذلك، فإن البلاد ظلت بعيدة عن إقامة نظام سياسي فاعل

يمكنه أن يسيطر على ولاء جماهير شعبها ويسوّي الاختلافات بين فئاته. إن عدم قدرة الحكومة على ضمان أمن البلاد، والانقسامات المتجذرة الموروثة من عهد العقيد القذافي يهددان بإعاقة ترسيخ الديمقراطية، وعلى الأرجح ستكون السنة المقبلة حرجة في تحديد ما إذا كان ممكناً تجنب احتمال تشظي ليبيا وتفككها.

يوجد لدى ليبيا برلمان منتخب، هو المؤتمر الوطني العام، وحكومة شكّلها رئيس الوزراء علي زيدان في نوفمبر 2012. وبدا أن نجاح زيدان في تشكيل حكومة يمكنها أن تفوز بدعم وثقة المؤتمر الوطني العام سيوفر أساساً للاستقرار السياسي، لكن النظام السياسي المركزي يظل متقلقلاً ومتزعزعاً. ويشكو كثير من الليبيين أن أعضاء المؤتمر الوطني العام يصعب الوصول إليهم، ولا يبذلون جهداً كافياً للتواصل مع الشعب. وتعني سرعة استئناف الصادرات النفطية منذ الثورة أن لدى البلاد الكثير من الأموال، لكن أجهزة الدولة تعمل بشكل رديء، وهي بالكاد قادرة على صنع القرارات الإدارية وتنفيذها. ويصبح الوضع أكثر سوءاً نتيجة الافتقار إلى اتفاق واضح على تقاسم المسؤولية السياسية بين الحكومة والمؤتمر الوطني العام. وبنظر الخبراء الليبيين، فقد بدا أن المؤتمر الوطني العام في بعض الأحيان يتجاوز سلطاته، ومنها على سبيل المثال التفويض بعمل عسكري ضد بلدة بني وليد في سبتمبر 2012. [45]

لقد حقق المؤتمر الوطني العام تقدماً بطيئاً بشأن المهمة الملحة المتعلقة بتشكيل لجنة صياغة الدستور. ولم يتمكن من تقرير كيفية تشكيل اللجنة إلا في فبراير 2013، مفضلاً التوجه إلى انتخابات مباشرة لثلثي المقاعد، وتعيين الثلث من قبل المناطق الليبية الثلاث، بحسب ما تم إقراره في تصويت أجراه المجلس الوطني الانتقالي المؤقت عام 2012 في اللحظة الأخيرة. لكن حتى هذا القرار بات مشكوكاً فيه الآن، بعد أن أصدرت المحكمة العليا في ليبيا قراراً ببطلان التصويت الذي أجراه المجلس الانتقالي في وقت سابق. وقد شهد المؤتمر الوطني العام قدراً مهماً من المناورات السياسية والتحزبات، ارتكز بشكل مبدئي على الولاءات الشخصية والمنافسات عوضاً عن ارتكازه على الأيديولوجيا، على الرغم من أن النقاشات بشأن قانون العزل السياسي (سيتم التطرق له لاحقاً) قد تشير إلى

تغيير في هذا النمط.[46] ويبدو أن مشكلات المؤتمر الوطني العام تعكس ضعفاً أكبر في المجتمع الليبي، وهو الافتقار إلى ثقافة الحوار السياسي. وكما قال عضو قيادي في حزب العدالة والبناء (ذي المرجعية الإسلامية): «لا يوجد هنا ثقافة الاستماع إلى الآخر، فقط عبّرْ عن وجهات نظرك وتوصل إلى حل على نحو جماعي. نحن لا نعرف كيف نختلف ونُبقي الأمور، في الوقت نفسه، ضمن الحدود المعقولة».[47] من ناحية أخرى، تهيمن في ليبيا ثقافة المشاركة الديمقراطية، كما بيّنتها الخطوة المشجِّعة لمجالس الحكم المحلية بتنظيم انتخابات بلدية مباشرة على نحو تلقائي.[48] وربما تتحول الحكومات المحلية لتصبح منتدىً يمكن أن يتطور فيه تقليد ليبي بالتسوية السياسية.

إرث القذافي التقسيمي

إلى جانب انعدام الخبرة، تواجه المؤسسات السياسية الفتيّة في ليبيا مشكلة أكثر رسوخاً وعمقاً. إذ لم يتأسس فيها مبدأ المساواة الديمقراطية، ويظل جزء كبير من البلاد متمسكاً بالعقلية الثورية التي تربط المصداقية السياسية بالالتزام الراسخ والمؤكد بقضية معاداة نظام القذافي. وتهدد ظاهرة «الشرعية الثورية» هذه، كما تصفها الناشطة في المجتمع المدني إلهام السعودي، بتقويض ميدان الممارسة الديمقراطية بطريقة تقوض الآفاق والتطلعات إلى تحقيق التعددية والمصالحة الوطنية.[49] ويعارض سكان مدن، مثل مصراتة والزنتان، التي كانت في واجهة الانتفاضة في ليبيا، التخلي عن حكمها الذاتي لحكومة وطنية يشكك كثيرون في عدم التزامها بالإصلاح الثوري للدولة.[50] وبالعكس، فقد أصبحت المدن التي كانت موالية للقذافي إبان الثورة ضحايا، مثل بلدة بني وليد، القريبة من مصراتة، حيث تعرضت للاعتداء من قبل ميليشيات تابعة لمدينة مصراتة في خريف العام 2012 بعد مقتل أحد مقاتلي المدينة. كذلك تم تشريد عموم أهالي بلدة أخرى قريبة من مصراتة هي تاورغاء، البالغ عددهم 35 ألف نسمة، وكانت قد قاتلت إلى جانب القذافي، وظل أهلها يقطنون في مخيمات للاجئين دون أن تلقى مأساتهم اهتماماً سياسياً ملحوظاً. وقالت منظمة هيومان رايتس ووتش Human Rights Watch مؤخراً إن معاملة أهالي تاورغاء ربما ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.[51]

أنشأ المجلس الوطني الانتقالي عام 2012 الهيئة العليا لتطبيق معايير النزاهة والوطنية، التي تمتعت بسلطة استبعاد الناس من الحياة العامة لوقوفهم ضد الثورة أو لتمجيدهم النظام السابق. وتظل الخطوط العريضة لتطبيق هذه المعايير الغامضة غير واضحة، وقد تعرضت إجراءات الهيئة لانتقاد جماعات ومنظمات حقوق الإنسان، واصفة إياها بأنها مبهمة.[52] فقد شطبت الهيئة عضوين من بني وليد كانا قد انتُخبا في المؤتمر الوطني العام، وتُركت المدينة من دون أي ممثل سياسي عنها. ومؤخراً، بدأ المؤتمر بمناقشة قانون «العزل السياسي» الذي من شأنه أن يعزز إقصاء واستبعاد أولئك الذين كانوا على صلة بنظام القذافي. وتُعتبر مسودة القانون شاملة للغاية، حيث تمنع 36 فئة من المواطنين الذين كانت لهم صلات وعلاقات «سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية» بالنظام السابق.[53] وبموجب القانون، فإن معظم القادة السياسيين الحاليين في ليبيا سيكونون عرضة للإقصاء من الحياة السياسية في حال تم إقراره؛ بمن فيهم رئيس الوزراء علي زيدان، ورئيس المؤتمر الوطني العام محمد المقريف (وهما دبلوماسيان سابقان)، وكذلك محمود جبريل، وزير الاقتصاد السابق في ظل نظام القذافي والقيادي حالياً لتكتل سياسي فاز بغالبية الأصوات في الانتخابات التي جرت عام 2012.* ويقتضي القانون أيضاً التسريح الفوري لجزء كبير من العاملين في إدارة الدولة والقضاء، ما يعيق بشكل أكبر عمل الحكومة.

ويفضل العديد من أعضاء المؤتمر تعديل المسودة لتقليل مجالها. بيد أن مشروع القانون أصبح محوراً لحملة مشحونة من قبل مؤيديه، الذين نظموا مظاهرة شعبية خارج المقر المؤقت للمؤتمر الوطني العام، أطلقت خلالها النيران على سيارة المقريف. ونشط حزب العدالة والبناء الإسلامي بقوة تأييداً لمسودة القانون، الأمر الذي أثار مخاوف من تعميق الانقسام مع الكتلة الليبرالية التي يقودها تحالف القوى الوطنية بقيادة جبريل. وفي الوقت نفسه، لم يتحقق أي تقدم يُذكر على صعيد العدالة في المرحلة الانتقالية لمعاقبة أولئك المسؤولين عن جرائم بعينها في عهد القذافي، كما أنه لا توجد استراتيجية واضحة لتحقيق إصلاح أوسع في قطاع القضاء الليبي. ووفقاً لأحد المحامين التقدميين فإن «إصلاح القضاء يُعدُّ أولوية إذا ما أريد للنظام السياسي الجديد أن يكتسب ثقة الناس».[54]

* اعتمد المؤتمر الوطني العام قانون العزل السياسي في الخامس من مايو 2013، وقدم المقريف استقالته من المؤتمر. (المترجم)

لكن، وكما هي الحال في الدول الانتقالية الأخرى، من الممكن أن يصبح الإصلاح موضع ثقة فقط إذا حظي بدعم ناجم عن إجماع سياسي أوسع وخالٍ من أي شكوك بوجود أجندة حزبية. وفي أثناء ذلك، تبقى مهمة إيجاد توازن بين مطالب الثوار والحاجة إلى المصالحة والدمج السياسي من دون معالجة.

حدود حكم القانون

تتشابك هذه التوترات داخل المجتمع الليبي مع المشكلة الأكثر إلحاحاً في البلاد، وهي عدم قدرة الحكومة على إقرار القانون وحفظ النظام وضمان أمن مواطنيها. فمازال جزء كبير من البلاد تحت سيطرة الجماعات المسلحة؛ وفي حين بدأ بعض هؤلاء المقاتلين الاندماج تدريجياً في القوى الأمنية الحكومية، فإنه ليس واضحاً ما إذا كانوا تحت سيطرة الحكومة حقاً. وتستمر جماعات أخرى في رفض سلطة الدولة بشكل مطلق. وتتألف إحدى هذه الجماعات الرافضة من السلفيين الجهاديين، وتتمركز في منطقة بنغازي شرقي البلاد، وتضم الميليشيات المسؤولة عن قتل السفير الأمريكي لدى ليبيا، كريستوفر ستيفنز، في سبتمبر 2012، والاعتداء على الكنيسة القبطية بمدينة بنغازي في مارس 2013. وفيما يواصل أغلب المحللين الاعتقاد بأن هذه الجماعات المتطرفة تحظى بدعم محدود فقط بين السكان المحليين، يرى آخرون خطر فقدان سكان المناطق الشرقية الإيمان بالحكومة المركزية إذا لم تكن الحكومة قادرة على فرض سيطرتها على مناطقهم.[55]

لقد رفضت ميليشيات أخرى، مثل ميليشيات الزنتان ومصراتة، كذلك الخضوع لسيطرة الحكومة لأنها لا تثق بالصدقية الثورية للقيادة العسكرية. والخطر الذي تشكله هذه الميليشيات على التعددية السياسية اتضح عبر الاستقالة الأخيرة لعضو بارز في المؤتمر الوطني العام عن مصراتة، كان قد أطلق تصريحات علنية ضد الميليشيات وتلقى على إثرها تهديدات بالقتل.[56] إن الجدل بشأن قانون العزل السياسي، ما لم تتم معالجته بحرص، قد يصبح وسيلة ينتقل بواسطتها تيار العنف الحالي في ليبيا إلى المجال السياسي.

تبدو العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات الإقليمية القضية الأكثر تعقيداً التي تواجهها اللجنة الدستورية عندما يتم اختيارها. ومع ذلك، فإن التوصل إلى تسوية حول

الموضوع قد يصبح متاحاً إذا لم تتدهور الأوضاع في البلاد أكثر قبل بدء عملية صوغ مسودة الدستور. لقد أدى شبح الفيدرالية إلى مناقشات حامية بين الجماعات السياسية وفي وسائل الإعلام، بيد أن كثيراً من المراقبين يعتقدون أنه حين تتم تنحية هذه الكلمة، أي الفيدرالية، جانباً، فإن الفروق البينية لرأي التيار السائد في المناطق الليبية المختلفة ليست كبيرة. ووفقاً لخبير غربي أشرف على ورشات عمل في مناطق ليبية مختلفة، فإنه حتى أولئك الذين يفضلون لامركزية أكبر لا يشككون في أن موارد البلاد النفطية ينبغي تقاسمها بين كل الليبيين، على الرغم من أن هذا الفهم قد لا يظهر إذا استمر التوتر الإقليمي في التزايد.[57] على أي حال، تُدار البنية التحتية، التي يُضخ بواسطتها النفط إلى الأسواق، على أساس وطني. غير أنه يبدو أن الاستياء في ولاية فزان، جنوبي ليبيا، آخذ في التنامي مع استمرار عدم معالجة مشكلاتها الاقتصادية، الأمر الذي يفسر محاولة اغتيال المقريف في فزان في أوائل العام 2013.

على الأرجح، يبدو أن الدين ليس قضية خلافية كبيرة في الدستور الليبي، مثلما هي الحال في مصر وتونس. ولا يعود هذا إلى ضعف أداء الحزب الإسلامي نسبياً في الانتخابات – الذي قد يتطور في الانتخابات المستقبلية – وإنما إلى التوافق العام عبر الطيف السياسي بشأن أهمية القيم الإسلامية للدولة الليبية. ولا توجد في ليبيا حركة نسائية نشطة ومنظمة، وتخشى بعض النساء ألا يكون الدستور قوياً بما يكفي لمنع تراجع محتمل لحقوق المرأة في المستقبل. وثمة مسألة مهمة للنظام السياسي الجديد هي ما إذا كان قادراً على إرضاء تطلعات الجماعات الإثنية غير العربية، وعلى رأسها الأمازيغ الذين تُقدَّر نسبتهم بنحو 10 في المئة من إجمالي سكان ليبيا. وقد أدى تبني القذافي للقومية العربية إلى منع اللغة والإرث الثقافي للأقليات غير العربية، واضطهاد الناشطين الإثنيّين. وعلى الرغم من مشاركة الأمازيغ في الثورة، فإنهم يقولون إنه تم تجاهل مصالحهم باستمرار في التسوية السياسية الجديدة، ويطالبون ببعض الاعتراف بحقهم في استخدام لغتهم في الدستور.[58] وقد تواجه جماعات أخرى أصغر، ولاسيما التّبو والطوارق، صراعاً أكثر قسوة لتأمين مكان في النظام السياسي الجديد في ليبيا نظراً لعلاقاتها السابقة بقوات القذافي المسلحة.

بعد عام ونصف على سقوط القذافي، لم يعتنق الشعب الليبي حتى الآن رؤية مشتركة للمجتمع الديمقراطي يعطي حصة لكل الجماعات الإثنية المختلفة في ليبيا. وتقف سلسلة توترات متشابكة – حول الالتزام بالثورة، والتوازن الإقليمي، والأمن، والإثنية، وتوزيع المزايا الاقتصادية – في طريق إرساء وحدة وطنية ضرورية لإقامة نظام سياسي شامل ومستقر. ويُعتبر نشوء ثقافة ديمقراطية نشطة في المدن الليبية مؤشراً مشجِّعاً، لكنها ستحتاج إلى أن تكون متوازنة من خلال تطوير دولة فاعلة يمكنها أن تحافظ على تماسك البلاد، والتوسط بين الجماعات المختلفة ومصالحها. وإذا ما تمكنت الحكومة الحالية والمؤتمر الوطني العام من اقتناص الفرصة لتطوير وصوغ رؤية مقنعة للمصلحة الوطنية، فإن هذا قد يخلق القوة الدافعة المطلوبة والضرورية لتجاوز شبكة المعوقات أمام تحصين الديمقراطية والتعددية. إن فن التسوية السياسية والرؤية هو أمر يجب أن يتعلمه السياسيون الليبيون، ولكن ثمة مجالاً للدول الأخرى لتشجيع العملية والتوسع في الجهود الحالية للمساعدة في التطوير المؤسسي؛ مثل بناء الطاقات الحكومية، وتدريب البرلمانيين، وتأسيس نظام قضائي وأمني موثوق به.

الخاتمة

الصلات بين التعددية والاستقرار والإصلاح

تواجه دول شمال إفريقيا الثلاث، التي تمر بمرحلة تحوّل، المشكلة المركزية ذاتها الخاصة ببناء تسويات سياسية من خلال التوافق، حين عملَ فتحُ الفضاء السياسي على إطلاق العنان لعمليّتي تنافس وتشظٍّ. ولقد بدا الحزبان الإسلاميان الحاكمان في مصر وتونس غير مراعيين للفرق بين تفويضهما الانتخابي والمصلحة العامة ككل، في حين مالت جماعات المعارضة في بعض الأحيان إلى رفض أي ممارسة للسلطة السياسية (الأمر الذي ترتّبت عليه دعوات متكرِّرة لتشكيل حكومات وحدة وطنية). في ليبيا، لم يصبح الانقسام السياسي شديد الوضوح بعد، لكن ثمة توتراً مماثلاً بين الحاجة إلى رؤية موحَّدة وعملية التحزّب والانقسامات المتوارثة من حكم القذافي. وخلال المراحل الانتقالية، يحتاج فضاء السياسة إلى تعريف وتحديد. وفي الحالات الثلاث، من الواضح أنّ إصلاح مؤسسات

الدولة لن يكون فعّالاً إلا إذا جرى على أساس الثقة الاجتماعية، وذلك كي لا تهدِّده وصمة أجندة حزبية. وبقدر ما تستخدم الأنظمة المنتخَبة الدولة لتوطيد سلطتها، فإن الحافز للقيام بإصلاح حقيقي سيظل واهناً.

ولقد عملت الخلافات الواسعة حول الدين، أو الأهداف الثورية، أو انتماءات أخرى، إلى جانب إرث من الأنظمة الاستبدادية، على مفاقمة انعدام الثقة بين الجماعات المتخاصمة. بيد أن الديناميات السياسية للمراحل الانتقالية، في جوهرها، قد صيغت قبل كل شيء بواسطة توازن القوى في كل بلد. وتعدّ هذه إلى حد كبير مسألة قوة سياسية، كما تم التعبير عنها من خلال الانتخابات العامة، ومن خلال الشرعية المنبثقة منها. لكن قوى أخرى أظهرت نفسها بأنها مستعدة للوقوف في وجه أي تخندق استبدادي؛ ومن بينها المجتمع المدني، والنقابات المهنية، وحركات الاحتجاج العامة. وكلما أقصيت جماعات الأقلية أو قطاعات أخرى من المجتمع من التمثيل السياسي العادل، فإنها تحشد جهودها ضد تسويات ناشئة. ومن بين الدروس الأكثر وضوحاً في المرحلة الانتقالية حتى الآن أن الاستقرار والتنمية الاقتصادية في هذه الدول لا يمكن لهما أن يتحققا إلا عبر ترتيبات سياسية توافقية بوجه عام.

إن الحاجة إلى درجة من الانسجام الاجتماعي كأساس لتنمية اقتصادية متجددة قد يوفر حافزاً لكل القوى السياسية الرئيسية، الإسلامية منها والعلمانية، وذلك للعمل معاً بصورة براغماتية لتحديد المنظومات السياسية التي توجد لها جميعاً مصلحة فيها. لكن ثمة خطراً من أن تتكوّن حلقة شريرة من الاستقطاب والاضطراب المتزايدين تتغذى على نزعة مثيرة للقلق من العنف السياسي الذي أخذ ينشأ – بدرجات متفاوتة – في الدول الثلاث. وتشكّل عسكرة السياسة الخطر الأكثر وضوحاً إزاء تطور عملية وساطة سلمية بين مصالح مختلفة تعتمد عليها التعددية بصورة مركزية. وتتمثّل الأولوية الأولى في العمل على حصر استخدام القوة في أيدي مؤسسات أمنية حكومية تكون خاضعة للمساءلة ديمقراطياً، الأمر الذي يزيل خطر استخدام العنف من قبل ميليشيات متحزّبة أو القمع من جانب أجهزة أمنية لم تخضع للإصلاح.

ويُعدُّ إصلاح مؤسسات مثل مؤسسة القضاء ضرورياً أيضاً، وذلك كي تمارس دورها كحكَم جدير بالثقة بين المصالح السياسية المختلفة للبلد، وتعزّز سلطة القانون في الحياة العامة. وأبعد من هذا، ثمة حاجة إلى جهد متجدّد في كل الدول لتوسيع الفضاء للتفاوض السياسي، بهدف بناء منظومات تعترف بالخيارات السياسية للعامة، بحيث تضعها في إطار عمل أوسع يأخذ في الحسبان المصالح الجوهرية لكل الجماعات. وعلى هذا الأساس، يتعين على القوى العلمانية والإسلامية أن تقبل احتمال الخسارة، وأن تكون مستعدة لممارسة دور معارضة مسؤولة.

كيف يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يساعد؟

ما هو الدور الذي يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يقوم به إذاً للمساعدة في التحولات الجارية في البلدان الثلاثة لكي تتحرك في هذا الاتجاه؟ يتعين على القوى الخارجية أن تكون حساسة بشأن التدخل بشكل سافر في النقاشات السياسية التأسيسية. ومع ذلك، للاتحاد الأوروبي مصلحة مشروعة في نوعية الديمقراطية التي تنبثق جنوبي البحر المتوسط. وهناك خطوات تستطيع اتخاذها للتأثير فيها.

وتوفر آلية المشروطية – المتمثلة في مبدأ «المزيد من أجل المزيد» الذي شكّل محور استراتيجية الجوار الجديدة للاتحاد الأوروبي – إطار العمل الكلي للدعم الأوروبي للدول التي تمر بمراحل انتقالية، لكنها تنطوي على قصور كطريقة لمحاولة تعديل مسار ثوراتها. ويُعدُّ الجدول الزمني للمساعدة الأوروبية أطول من أن يفسح المجال أمام تدخلات سياسية دقيقة، بل حتى العمل الثنائي من جانب الدول الأعضاء قد يبدو أداة خرقاء في الاستجابة للأوضاع السياسية المائعة. على أية حال، ثمة حجج قوية ضد قطع المعونات أو أي صلات أخرى مع الدول التي تشهد دمقرطة في هذه المرحلة: فمصر وتونس تواجهان فعلياً مشكلات اقتصادية واجتماعية جديّة، وعلى الأرجح أن تعمل المزيد من الصعوبات على إذكاء الاضطراب الشعبي والتوجه نحو التطرف السياسي. ولا بد من الاحتفاظ بقرار قطع التعاون أو تعليقه كإجراء بحيث يتم الرجوع إليه في وقت تنتهك فيه الأنظمة الحاكمة «خطوطاً حمراً» واضحة تتعلق

بنقاط جوهرية حول الديمقراطية، من خلال التغاضي عن ممارسة العنف على نحو مخالف للقانون أو إعاقة تنظيم انتخابات حرة وعادلة على سبيل المثال.

بيد أن الاتحاد الأوروبي يستطيع أن يصنع فرقاً في الشرعية السياسية للأنظمة الحاكمة من خلال الظهور إما بمظهر المؤيد أو غير المؤيد لأفعالها. فالشرعية جزء رئيسي من السلطة في الدول التي تشهد مراحل انتقالية، ويعمل الاستحسان والانخراط الأجنبيّان على تعزيز مصداقية الزعماء السياسيين. ويتعين على الاتحاد الأوروبي ألا يتردد في الحديث صراحة، على الصعيدين الخاص والعام، عن الاتجاه الذي تأخذه الحكومات. والحق أن ثمة مؤشرات بأن الزعماء الأوروبيين قد بدأوا القيام بذلك. ففي تصريح لكاثرين آشتون، الممثلة العليا للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، حول مصر في مارس 2013، تطرقت إلى مخاوف بشأن سوء معاملة رجال الشرطة، والتعذيب، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان.[59] بالمثل، وفي أثناء زيارة مرسي لبرلين في يناير 2013، دافعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بقوة عن التعددية السياسية.[60] في نهاية المطاف، فمن شأن درجة الدفء أو البعد في الروابط الأوروبية مع هذه الدول أن تؤثر حتماً في الوتيرة التي تتطور بها هذه العلاقة.

ويتعين أن يواصل الاتحاد الأوروبي الإصرار على أن العمل من أجل إجماع سياسي يُعدُّ الطريق الوحيد نحو تحقيق الاستقرار والرخاء، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي والسياحة اللذان توجد حاجة ماسة إليهما. ويجب على الزعماء الأوروبيين أن يعبروا بوضوح عن إيمانهم الثابت بأن مصالح شعوب هذه الدول وإرساء الديمقراطية يتطلبان منظومات سياسية مفتوحة وشاملة، تكون لكل قطاعات السكان فيها حصة عادلة؛ وبأن وجود معارضة نقدية، وإعلام مستقل، ومؤسسات دولة محايدة، ومجتمع مدني ناشط يشكل أدوات ضرورية للتعددية. وسوف يكون تنظيم انتخابات حرة آليةَ تصحيح أساسية للعملية السياسية الانتقالية، حيث يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يمنح الأولوية للتركيز على سير الانتخابات ومراقبتها إن أمكن. ويتعين على قادة الاتحاد الأوروبي كذلك أن يحاولوا استخدام علاقتهم بسياسيّي المعارضة لتشجيعهم على المشاركة بصورة بناءة في السياسة، طالما أن هناك إطار عمل ديمقراطياً مناسباً؛ وينبغي أن يكونوا مستعدين للسفر

إلى المنطقة في الفترات التي تشهد أزمات (مثل الأزمة الدستورية المصرية) وذلك لزيادة نفوذهم من أجل الحوار.

يتعين أيضاً على الاتحاد الأوروبي أن يواصل جهوده لدعم الإصلاح المؤسساتي في الدول الثلاث– بما في ذلك الخدمات الأمنية، والقضاء، ووسائل الإعلام والبرلمانات – بالإضافة إلى مواصلة تقديم المساعدة لبناء مجتمع مدني. غير أنه على المدى الطويل، فإن أفضل سبيل لإحداث تأثير في التنمية في هذه المجتمعات يتمثل في برامج واسعة النطاق للتفاعل الاجتماعي، تفوق كل ما قام به الاتحاد الأوروبي حتى الآن. ومن شأن برامج تبادل تشمل المعلمين والطلبة والفرص لشباب من أوروبا وشمال إفريقيا، بحيث يعملون في مناطق كل منهم، أن تعمل أكثر من أي شيء آخر على تعزيز التفاهم المتبادل، وقد تؤثر في وجهات النظر السائدة في شمال إفريقيا إزاء مسائل تتعلق بحقوق النساء وحقوق الأقليات الدينية. كما يمكن أن تساعد في التأثير في وجهات النظر الأوروبية باتجاه فهم أكبر للعالم العربي. وبالنظر إلى المشكلات الاقتصادية الخاصة بالاتحاد الأوروبي وظهور الحركات الشعبية، فقد يكون من الصعب تنفيذ مثل هذه البرامج على المدى القصير، لكن مستقبل العلاقة بين أوروبا وشمال إفريقيا يُعدُّ ذا أهمية حيوية للاتحاد الأوروبي، وربما يقنع هذا الشعوب والسياسيين في أوروبا بتبني وجهة نظر أبعد مدىً.

الهوامش

1. انظر:

Daron Acemoglu and James Robinson, *Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity, and Poverty* (London: Profile Books, 2012).

2. ورد هذا التصريح بشكل سري وغير رسمي على لسان أحد المشاركين في مؤتمر حول التعددية السياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نظمه المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية (ECFR) ومجلس مجتمع الديمقراطيات (CCD) في ديسمبر 2012. ويتوافر تقرير حول المؤتمر في الموقع التالي:
(http://www.ecfr.eu/page/-/Parispluralismroundtablereport.pdf).

3. أبطلت المحكمة الدستورية أول جمعية تأسيسية اختارها مجلس الشعب بقرار صدر في إبريل 2012؛ ثم عين المجلس جمعية تأسيسية ثانية في يونيو 2012.

4. تم شغل ثلثي مقاعد مجلس الشورى على أساس الانتخابات التي جرت في يناير وفبراير 2012، بينما قام الرئيس بتعيين الثلث الباقي في ديسمبر 2012. لمزيد من التحليلات بشأن تشكيلة مجلس الشورى، انظر:

Gamal Essam El-Din, "Islamists tighten grip on Egypt's Shura Council", *Ahram Online*, 25 December 2012, at
(http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/61266/Egypt/Politics-/Islamiststighten-grip-on-Egypts-Shura-Council.aspx).

5. أجرى المؤلف مقابلة مع زياد بهاء الدين في الثامن من أكتوبر 2012.

6. تم اشتقاق مصطلح «الديمقراطية التفويضية» من قبل الخبير الأرجنتيني في العلوم السياسية غييرمو أودونيل، وبشكل أساسي لوصف الزعماء القادة في أمريكا اللاتينية. انظر:

Guillermo O'Donnell, "Delegative Democracy", *Journal of Democracy*, Vol. 5, No. 1, January 1994, pp. 55–69.

7. مقابلة للمؤلف مع خالد حمزة في العاشر من أكتوبر 2012.

8. يمكن تحميل النسخة النهائية للدستور المصري لعام 2012 من موقع دستور مصر على الإنترنت بحسب الوصلة التالية: (http://www.dostour.eg).

9. زيد العلي، «الدستور المصري الجديد: تقييم أولي لمزاياه وعيوبه»، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات IDEA، 30 يناير 2013، متاح باللغة العربية على الموقع التالي:

(http://www.idea.int/wana/the-new-egyptian-constitution-an-initial-assessment-of-its-merits-and-flaws-arabic.cfm).

10. أجرى المؤلف مقابلة مع مصطفى السيد في العاشـر من أكتوبر 2012. للاطـلاع عـلى رأي لقيـادي في حزب الحرية والعدالة، انظر:

Chaimaa Abdel-Hamid, "Hamdi Hassan: 'La confrérie a des cadres capables d'occuper des postes importants'", *Al-Ahram Hebdo*, 27 February 2013, at (http://hebdo.ahram.org.eg/NewsContent/0/10/124/1795/Hamdi-Hassan-%C2%AB-La-confr%C3%A9rie-a-des-cadres-capables-.aspx).

11. انظر:

Issandr El Amrani, "Next up in Brotherhoodization: the governors", the *Arabist*, 8 January 2013, available at (http://www.arabist.net/blog/2013/1/8/next-up-in-brotherhoodization-the-governors.html).

12. انظر:

Joel Beinin, "Workers, Trade Unions and Egypt's Political Future", Middle East Research and Information Project, 18 January 2013, available at

(http://www.merip.org/mero/mero011813).

13. مقابلة للمؤلف مع مصطفى السيد في العاشـر من أكتوبر 2012.

14. مقابلة للمؤلف مع الباحث المصـري في السادس من ديسمبر 2012.

15. انظر:

Peter Hessler, "Letter from Cairo: Big Brothers", *New Yorker*, 14 January 2013.

وعلى أي حال، يصف بعض المحللين تراجع جماعـة الإخـوان المسـلمين إلى قاعـدتها الأساسـية بأنهـا سياسة فعالة (مقابلة للمؤلف مع كريم مدحت عنارة في السابع والعشـرين من فبراير 2013).

16. انظر:

Abdel-Rahman Hussein, "Egypt referendum: opposition calls for fraud inquiry", Guardian, 23 December 2012, available at (http://www.guardian.co.uk/world/2012/dec/23/egypt-referendum-opposition-fraud-inquiry).

17. مقابلة للمؤلف مع حسام بهجت، 27 فبراير 2013.

18. انظر:

"Egypt steps up campaign against critical media", Committee to Protect Journalists, 3 January 2013, available at (http://cpj.org/2013/01/egypt-steps-up-campaign-against-critical-media.php).

19. انظر:

"Egypt betrays revolution with proposed draconian laws", Amnesty International, 6 March 2013, available at (http://www.amnesty.org/en/news/egypt-betrays-revolution-proposed-draconian-laws-2013-03-06).

20. انظر:

Ibrahim El Houdaiby, "From Prison to Palace: the Muslim Brotherhood's challenges and responses in post-revolution Egypt", FRIDE, February 2013, pp. 10–11.

21. «حول أداء جبهة الإنقاذ الوطني وأداء الرئيس بعد 8 شهور من توليه الرئاسة»، بصيرة، 19 فبراير 2013، وتوجد على الوصلة التالية كل استطلاعات الرأي في هذا الشأن:

(http://baseera.com.eg/baseera/recentpolls_ar.aspx).

22. تصريحات الفريق أول عبد الفتاح السيسي، القائد العام للقوات المسلحة المصرية وزير الدفاع والإنتاج الحربي، خلال لقائه طلبة الكلية الحربية. نُشرت على الصفحة الرسمية للمتحدث العسكري للقوات المسلحة في التاسع والعشرين من يناير 2013.

23. مقابلة للمؤلف مع زياد بهاء الدين في الثامن من أكتوبر 2012.

24. لمزيد من التحليلات حول جبهة الإنقاذ الوطني وموقفها من الانتخابات (وقد اقتُبست منها هذه المقتطفات بتصرف) انظر:

Issandr El Amrani, "On the Egyptian opposition", *Arabist*, 27 February 2013, available at (http://www.arabist.net/blog/2013/2/27/on-the-egyptian-opposition.html).

25. محمد عبده حسنين، «أمين جبهة الإنقاذ المعارضة بمصر: لا نرغب في أي دور سياسي للجيش»، **الشرق الأوسط**، 2 مارس 2013، متوافرة على العنوان التالي:

(http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=719299&issueno=12513#.Ud21qm3_nFo).

26. انظر:

Amr Hamzawy, "A Starting Point: Boycotting as a Campaign and Comprehensive Alternative", Atlantic Council, 5 March 2013, available at (http://www.acus.org/egyptsource/starting-point-boycotting-campaign-and-comprehensive-alternative).

27. مقابلة للمؤلف مع مصطفى السيد في العاشر من أكتوبر 2012.

28. انظر:

"After the Revolution: Prospects for Tunisia", speech by Moncef Marzouki at Chatham House, London, 26 November 2012, available at (http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Meetings/Meeting%20Transcripts/261112CHPrize.pdf).

29. مقابلة أجرها المؤلف مع سليم بن عبدالسلام في الخامس والعشرين من أكتوبر 2012.

30. «تونس: الإقالات الجماعية ضـربة لاستقلالية القضاء»، هيومـان رايـتس ووتـش، 29 أكتـوبر 2012، متـوافر عـلى: (http://www.hrw.org/ar/news/2012/10/29)؛ وللاطـلاع عـلى رد وزارة العـدل التونسية على المنظمة، انظر: (http://www.e-justice.tn/index.php?id=1297).

31. انظر:

Michael Willis, *Politics and Power in the Maghreb* (London: C. Hurst & Co, 2012), pp. 74–5.

32. انظر:

Mohamed-Salah Omri, "The perils of identity politics in Tunisia", *Al Jazeera*, 27 January 2013, available at
(http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2013/01/2013127142856170386.html).
(hereafter, Omri, "The perils of identity politics").

33. كوثر العربي، «المعارض التونسـي بلعيد قتله سلفيون والتعرف على المنفذ لكنه لا يزال بحالة فرار»، وكالة الأنباء الفرنسية، 26 فبراير 2013، انظر الخبر باللغة العربية على الوصلة التالية: (http://www.afp.com/ar/node/842682)

34. انظر:

"Tunisie: violences et défi salafiste", International Crisis Group, Middle East and North Africa Report n. 137, 13 February 2013, pp. 16–21.

35. انظر: Omri, "The perils of identity politics".

36. مقابلة للمؤلف مع العربي شويخة في الثاني والعشـرين من أكتوبر 2012.

37. انظر:

Racha Haffar, "Violence Against Journalists on the Rise After Belaid Assassination", *Tunisia Live*, 5 March 2013, available at
(http://www.tunisia-live.net/2013/03/05/violence-against-journalists-on-the-rise-after-belaidassassination/).

38. مقابلة للمؤلف مع خديجة شـريف في الرابع والعشـرين من أكتوبر 2012.

39. انظر:

"Tunisia: survey, Ennahda overtaken by Nidaa Tounees in first", ANSAmed, 1 February 2013, available at
(http://ansamed.ansa.it/ansamed/en/news/sections/politics/2013/02/01/Tunisia-survey-Ennahda-overtaken-Nidaa-Tounees-first_8172947.html).

40. انظر على سبيل المثال:

Bernard Yaros, "Survey Finds Low Level of Trust for Political Leaders", *Tunisia Live*, 8 March 2013, available at (http://www.tunisia-live.net/2013/03/08/survey-finds-low-levels-of-trust-for-politicalleaders/).

41. انظر:

"Rachid Ghannouchi: Nidaa Tounes est plus dangereux que les salafistes", *BusinessNews.com.tn*, 10 April 2012, available at
(http://www.businessnews.com.tn/details_article.php?temp=1&t=520&a=33811).

42. مقابلة للمؤلف مع أمين غالي في الثامن والعشـرين من يناير 2013؛ وانظر أيضاً:

Sana Ajmi, "RCD Need Not Apply", *Sada*, 6 December 2012, available at
http://carnegieendowment.org/sada/2012/12/06/rcd-need-not-apply/er5e

43. انظر:

"Tunisia: Transitional Justice Bill presented at National Constituent Assembly", No Peace Without Justice, 22 January 2013, available at
(http://www.npwj.org/ICC/Tunisia-Transitional-Justice-Bill-presented-National-Constituent-Assembly.html).

وكذلك: مقابلة للمؤلف مع أمين غالي في الثامن والعشـرين من يناير 2013.

44. انظر:

Monica Marks, "Plagued by Insecurities", *Sada*, 5 March 2013, available at
(http://carnegieendowment.org/2013/03/05/plagued-by-insecurities/fo7g).

45. مقابلة للمؤلف مع المحامية الليبية عزة المقهور في الرابع عشـر من أكتوبر 2012.

46. انظر:

Karim Mezran, "Overcoming Political Polarization in Libya", Atlantic Council, 5 March 2013, available at
(http://www.acus.org/viewpoint/overcoming-political-polarization-libya).

47. مقابلة للمؤلف مع عضو البرلمان الليبي عبدالرزاق العرادي في الرابع عشـر من أكتوبر 2012.

48. مقابلة للمؤلف مع المحامية الليبية عزة المقهور في الرابع عشـر من أكتوبر 2012.

49. مقابلة للمؤلف مع الناشطة إلهام السعودي، مديرة منظمة «محامون من أجل العدالة في ليبيا»، في الثاني عشـر من أكتوبر 2012.

50. انظر:

"Divided We Stand: Libya's Enduring Conflicts", International Crisis Group, September 2012, pp. 17–20.

وللاطلاع على الملخص التنفيذي للدراسة بعنوان «نقف معاً منقسمين: استمرار الصـراعات في ليبيا» على الوصلة التالية:

(http://www.crisisgroup.org/ar/Regions%20Countries/Middle%20East%20-%20North%20Africa/North%20Africa/Libya/130-divided-we-stand-libyas-enduring-conflicts.aspx).

51. «يجب أن تمنع الحكومة الليبية الجرائم الانتقامية بحق المُهجّرين»، هيومان رايتس ووتش، 20 مارس 2013، نص البيان بالعربية على الوصلة التالية: http://www.hrw.org/ar/news/2013/03/20.

52. «ليبيا: يجب تعديل نُظم اعتماد المرشحين والمسؤولين الحكوميين»، هيومان رايتس ووتش، 28 إبريل 2012، نص الخبر بالعربية على الوصلة التالية: (http://www.hrw.org/ar/news/2012/04/28)؛ ومقابلة للمؤلف مع إلهام السعودي في الثاني عشر من أكتوبر 2012.

53. انظر:

Maggie Fick, "Libya's 'Political Isolation Law' Generates Controversy", *Al-Monitor*, 20 February 2013, available at (http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/02/libya-isolation-law-debaathification-qaddafi-era.html).

54. مقابلة للمؤلف مع الأكاديمي الهادي بوحمرة في الخامس عشر من أكتوبر 2012.

55. مقابلة للمؤلف مع مسؤول أوروبي في الحادي والعشرين من يناير 2013.

56. انظر:

Mohamed Eljarh, "Libya's politicians get a wake-up call", *Foreign Policy*, 15 March 2013, available at (http://transitions.foreignpolicy.com/posts/2013/03/15/libya_s_politicians_get_a_wake_up_call).

57. مقابلة للمؤلف مع الخبير الغربي دنكان بيكارد في الحادي عشر من أكتوبر 2012.

58. مقابلة للمؤلف مع الناشط الأمازيغي فتحي بن خليفة في السادس عشر من أكتوبر 2012.

59. انظر:

"Remarks by EU High Representative Catherine Ashton on the current situation in Egypt", European Parliament, Strasbourg, 13 March 2013, available at (http://consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/136078.pdf)

60. انظر:

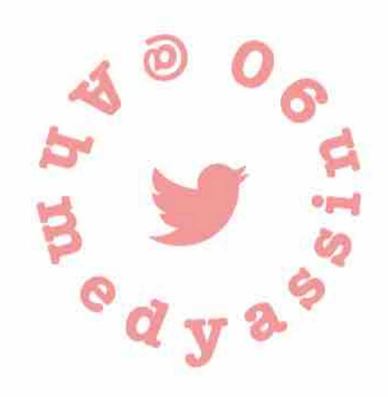
Kate Connolly, "Mohamed Morsi promises Germany he will lead Egypt on road to democracy", *Guardian*, 30 January 2013, available at (http://www.guardian.co.uk/world/2013/jan/30/mohamed-morsi-germany-egyptdemocracy).

نبذة عن المؤلف

أنتـوني دوركـن؛ هـو زميـل أول في السياسـات في المجلـس الأوروبي للعلاقـات الخارجية، حيث يعمل في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان وحكم القانون. وله العديـد من الدراسات حول التحولات الديمقراطية في شمال إفريقيا، نشـرها المجلـس الأوروبي للعلاقات الخارجية، بما فيها «رؤية جديـدة للديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان» "A New Vision for Democracy and Human Rights" (بمشـاركة سـوزي دينيسـون، 2011) و«مراجعة القوة في العلاقات بين أوروبا وشمال إفريقيا» "A power Audit of EU-North Africa Relations" (بمشاركة نيك ويتني، 2012). كما وضـع دراسـات حول استراتيجية حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي، وكذلك حول مكافحـة الإرهـاب. وشغل سابقاً منصب المدير التنفيذي لمشـروع جـرائم الحـرب، وشـارك في تـأليف كتـاب **جرائم الحرب: ماذا يجب أن يعرف العامة** *Crimes of War: What the Public Should Know* (الطبعة الثانية، نورتون، 2007).

تصوير

أحمد ياسين


@Ahmedyassin90

دراسات عالمية

Panton 499 C



النضال من أجل التعددية بعد ثورات شمال إفريقيا

أنتوني دوركن

تصوير

أحمد ياسين



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 135